الفصل 2

القِيَم، والهُويات، والمشاركةُ المدَنية

تَبرز خمسُ نتائجَ أساسيةٍ متقاطعة من تحليل المواقف والقِيَم بين الشباب العرب بشأن الفرد، والعائلة، والكيان السياسي، والمجتمع. يشعر الشبابُ العرب برضا أقلّ عن واقعهم ولا يمكنهم أن يتحكَّموا بمستقبلهم على نحوٍ مماثلٍ للشباب في بقاع العالم الأخرى. ويتجلّى هذا التفاوتُ على الرغم من توجُّه المنطقة العربية إلى تبنّي بعض أقلِّ القيَم محافَظةً في السنوات الأخيرة؛ بما في ذلك تنامي بعض الدعم للمساواة بين الجنسين، وارتفاعِ مستوى المشاركة المدَنية. غير أن شبابَ المنطقة، بشكل عام، ما زالوا ذَوي نزعةٍ محافِظة في أبعادٍ عديدة بالمقارنة مع الشباب في بلدانٍ أُخرى على المستوى نفسِه من التنمية؛ ولا سيّما في مجال المساواة الكاملة بين الجنسين، وفصلِ الدِّين عن الدولة، والتسامحِ الاجتماعي والدِّيني، والطاعة. وقد تغيّرت الآراءُ بصورةٍ واضحة في اتجاهين منذ انتفاضات عام 2011: اتجاهٍ تحرُّري وآخرَ محافظ. وثمّةَ تبايناتٌ كبيرة، لكنّ المنطقةَ تُظهر سماتٍ مشتركةً كثيرة، كما يتجلّى بصورةٍ مثيرة على المدى القصير في الانتشار السريع لآراءٍ سياسيةٍ جديدة نابعةٍ من الانتفاضات.

1.2 عقليةُ الشباب في المنطقة العربية

يُمثِّل الشبابُ قطاعًا واسعًا من السكّان، ويختلفون عمّن هم أكبرُ منهم سنًّا، لأنهم أكثرُ استعدادًا من الكبار للتكيُّف مع التغيُّرات في ظروفٍ عالمية ومحلّية. والشبابُ في المنطقة أكثرُ إحباطًا في حياتهم اليومية، واحتلُّوا المقدمةَ في الانتفاضات العربية لأنهم يشعرون بقدْرٍ أقلَّ من الرِّضا؛ كما أنهم أكثرُ قلقًا بشأن القضايا الاقتصادية ممّن هم أكبرُ سنًّا،[1] ولأنهم غدَوا أكثرَ تحرُّرًا من الأكبر سنًّا في مواقفهم من المجتمع والسلطة.

يُركِّز تحليلُ قِيَم الشبابِ المبنيُّ على استطلاعات الرأي العالمية، على مجالاتٍ أربعة: الفرد، والعائلة، والكيانِ السياسي، والمجتمع. فعَلى المستوى الفردي، يُركِّز على تغيُّراتٍ في القِيَم الجوهرية مثلِ التعبير عن الذات، واحترامِ السلطة، والتديُّن. وتؤثِّر هذه التغيُّراتُ في ارتباط الفرد بالقِيَم العائلية ومساندة النزعة الأبَوية. ويُكوِّن الوعيُ الذاتي والارتباطُ بالعائلة مواقفَ الناس السياسيةَ، بما فيها نزوعُهم إلى الانخراط في عملٍ مَدني وإظهارُ تفضيلٍ للديمُقراطية على الحكومة/السلطة المطلقة. وللأفراد، يُتيح التماهي مع الدولة القومية، إلى جانب تنمية قِيَم التسامح، بالمشاركة السلمية في العمل السياسي.

على الرغم من بروز جماعاتٍ إسلاميةٍ راديكالية، يبدو أن الآراءَ السائدة في أوساط الجمهور العربي، ولا سيّما الشباب، متنوّعةٌ ودينامية. فالأُسسُ الأيديولوجية والمحرِّكاتُ الاجتماعية للانتفاضات العربية عام 2011 تُمثِّل منحًى جديدًا بالنظر إلى أيديولوجيات الماضي، وربما تُؤذِن بحِقبةٍ ثقافيةٍ جديدة في المنطقة. فالانتفاضاتُ العربية لم تُكوِّنها في المقام الأول أيديولوجياتٌ سابقة مثلُ القومية العربية، أو الاشتراكيةِ العربية، أو الأصوليةِ الإسلامية. بدلًا من ذلك، كانت تغذّيها قِيَمٌ تنامت بصورةٍ أكثرَ عضويةً داخل المجتمع؛ وهي قِيَمٌ قوية ومتعددةُ الجوانب لا يمكن استيعابُها في إطار أي نظريةٍ سياسية رئيسيةٍ واحدة.[2] فالتحوّلُ الاقتصاديُّ والاجتماعي المدفوعُ بنهوض التعليم، وثورةٍ ديمُغرافية، وانتشارٍ حضَريٍّ سريع، وتنامي اقتصادات السوق – وفي فترةٍ أحدثَ عهدًا، ببروز وسائط الاتصال الجماهيرية – أدّت كلُّها إلى خلق فضاءٍ ثقافيّ عربي منفتح على تأثيرات أفكارٍ عالمية.

تَبرز من تحليل استطلاعات الرأي العالمية خمسُ نتائجَ متقاطعة. أولًا، الشبابُ العرب أقلُّ رِضًا عن حياتهم ويشعرون بأنهم أقلُّ قدرةً على التحكُّم بمستقبلهم من أمثالهم في أرجاء العالم الأُخرى. وهم أقلُّ رِضًا من كبارهم، ما يتغايَر مع الشباب في بقية العالم، حيث من طبيعة الشباب أن يكونوا أكثرَ رِضًا عن حياتهم وأكثرَ تفاؤلًا بشأن المستقبل من والدِيهم.

ثانيًا، تتّجه المنطقةُ في السنوات الأخيرة إلى تبنّي بعض القِيَم الاكثر إنفتاحا؛ وبخاصةٍ أنّ الدعم للمساواة بين الجنسين ازداد، وأن مستوى المشاركة المدَنية اتّسع. وترتبط هذه القِيَم إيجابيًّا بقيمة التعبير عن الذات (التي اعتُنِقت على نحوٍ واسع بين شباب المنطقة في العقد الماضي)، وترتبط سلبيًّا باحترام السلطة (الذي يتناقص).

ثالثًا، ورُغمَ هذا التغيير، يبقى الشبابُ في المنطقة محافِظين في أبعادٍ عديدة بالمقارنة مع الشباب في بلدانٍ على المستوى نفسِه من التنمية؛ خصوصًا في مجال المساواة بين الجنسين، وفصلِ الدِّين عن الدولة، والتسامحِ الاجتماعي والدِّيني، والطاعة. وتبدو تأثيراتُ التعليم التمكينيةُ أقلَّ قوةً ممّا هي عليه في بقاعٍ أُخرى، عاكسةً طابعَها المحافظ. وبشأن قِيَمٍ جوهريةٍ عدّة، لا تُترجَم التعبيراتُ عن الذات والفعاليةُ إلى مكاسبَ في مجال التحرّر تُماثل ما يُشاهد في بقية أنحاء العالم.

رابعًا، ثمّةَ سماتٌ إقليميةٌ وعالميةٌ مهمّة مشتركة على الرغم من التفاوت الواسع عبرَ بلدان المنطقة. ومع أن الديناميات القُطريّةَ أهمُّ من العوامل الاقتصادية–الاجتماعية في صوغ أغلبية القِيَم التي دُرست، فإن ديناميات عديدةً كهذه ترتبط بآثارٍ إقليمية؛ ما يدلّ كذلك على وجود خصائصَ مشتركةٍ كثيرة، كما تجلّى في الانتشار السريع في المنطقة لأفكار الانتفاضات عام 2011. وكان القرنُ العشرونَ المنصرم قد خلّف نقاطَ تَقاطُعٍ والتقاءٍ غيرَ متوقَّعة في المنطقة، مدفوعةً بتحرّكات الناس، وتوسُّع نطاق وسائل الإعلام، وتعزيزِ مجالٍ ثقافي في جميع أرجاء المنطقة. وقد برزت ظواهرُ اجتماعيةٌ واقتصاديةٌ وثقافيةٌ عدّة في كلّ مكان؛ مثلُ انخفاض معدَّل الخصوبة، وتزايُدِ البطالة بين الشباب، وتصاعُدِ نسبة المحسوبية والفساد، وارتفاع مستوى الالتزام الديني والقِيَم الأبَوية.[3] لكنْ، بموازاة ذلك، حدث تقاربٌ بين فضاء المنطقة الثقافي والثقافة العالمية.[4]

خامسًا، تتأثّر الآراءُ بالسَّيرورة السياسية. وقد تغيَّرت الآراءُ على نحوٍ جليّ منذ الانتفاضات: واحدٌ تحرُّريٌّ يتجلّى على نحوٍ خاص بمساواةٍ أكبرَ بين الجنسين وبانحسار طاعة السلطة؛ وواحدٌ محافظ للتعامل مع الخوف من الفوضى ومن التغيير المتسارع؛ مثل هبوطٍ في مساندة الديمُقراطية وازديادٍ في دعم الحكم القوي. وصارت القِيَمُ أكثرَ انقسامًا وفقَ أُسسٍ طبَقية. فالنزعاتُ الحداثية بين الأرفع تعليمًا والأكثرِ ثراءً حُيِّدت، والمظالمُ في صفوف الفقراء تصاعدت؛ ما يوحي بأن الصراعَ على توزيع الدَّخل قد يتعاظم في المستقبل، بما في ذلك بين الشبابَ. وبُعيدَ اندلاع انتفاضات 2011، تولّت بعضُ تنظيمات الإسلام السياسيّ الحكمَ لفترةٍ وجيزة، في مصر بالدرجة الأُولى؛ بيْدَ أن ذاك الحكمَ أدّى إلى إنحسار الدعم للإسلام السياسيّ بين الشعوب، وإلى ظهور مجتمعٍ أكثرَ استقطابًا حول دور الدِّين وقِيَم المساواة بين الجنسين والتسامحِ الاجتماعي المرتبطةِ به. وأدى هذا الاستقطابُ بشأن قضايا الهُوية إلى تحويل الانتباه عن التحدّيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

2.2 الشباب — بين إنعدام الرضا وإرتفاع مستوى التعبير عن الذات

خلال العقود الأربعة الأخيرة، تبنّت حكوماتٌ عربيةٌ عديدة سياساتٍ كثيرةً وأنشأت مؤسّساتٍ عديدةً لتعزيز سلوك الطاعة بين شعوبها.

الشكل 1.2 الرِّضا عن الحياة بحسب الفئة العمرية والمستوى التعليمي (الموجة السادسة، 2010 – 2014).

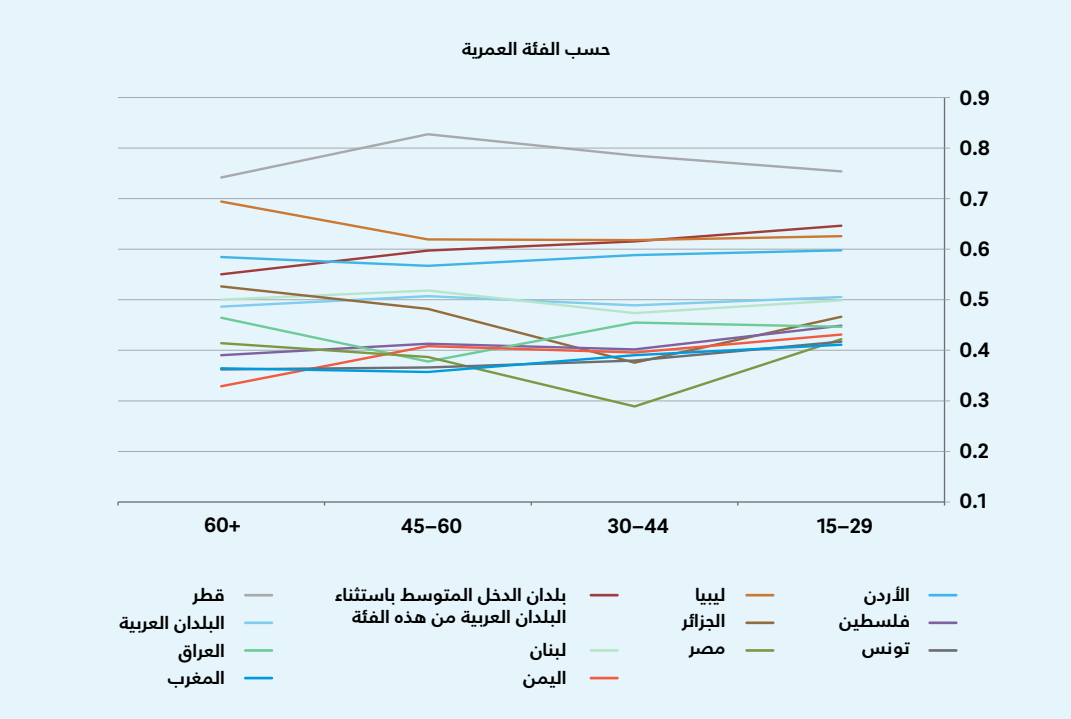

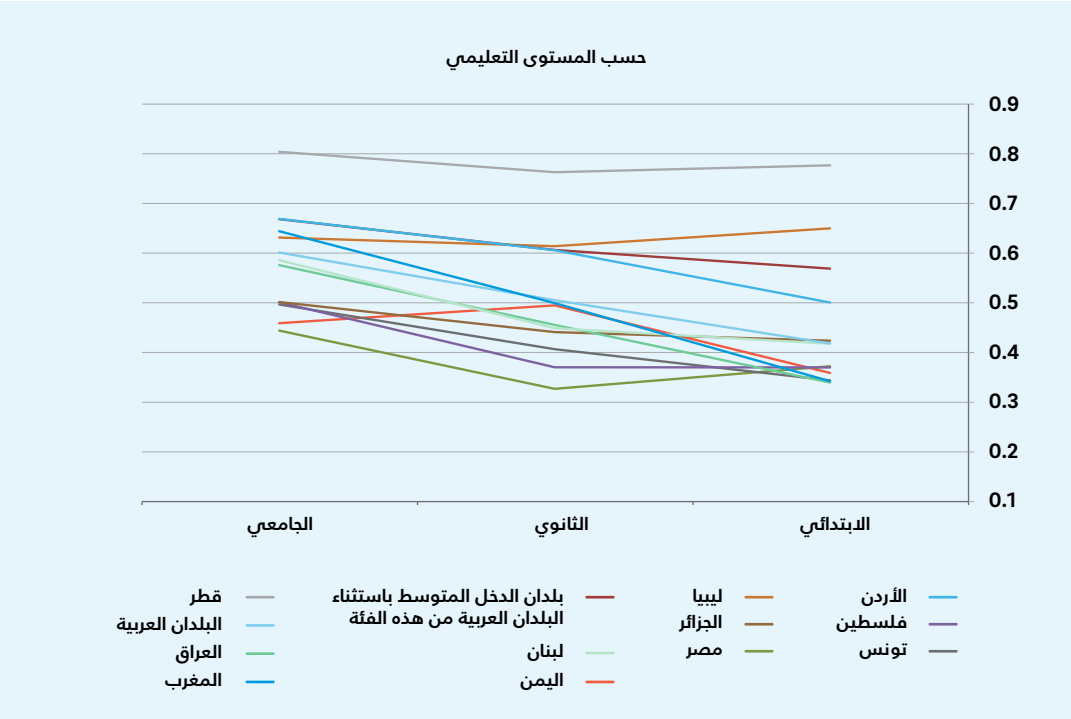

المصدر: حساباتُ فريق التقرير اعتمادًا على WVS 2014.

ملحوظة: تمثِّل هذه المخططاتُ النسبةَ المئوية من مجموعاتٍ سكّانية معيّنة (مجموعاتٍ عُمرية أو تعليمية في بلدانٍ معيّنة) كانت مرتبتُها بشأن سؤالٍ معيّن (عادةً على ميزان عشر نقاط) أعلى من متوسط المعدّل لمجموعة بلدان الدَّخل المتوسط المقارَن بها عالميًّا.

القيمة الأعلى تعني درجة أكبر من الرضا.

الجدول 1.2 مُعاملُ الترابط بين دعم المساواة بين الجنسين، والعمل المدني، والتسامح الاجتماعيِّ والدِّيني، والردودِ على الأسئلة حول التعبير عن الذات، والرِّضا في الحياة، والالتزامِ الديني، والسلطة، والديمُقراطية، والإسلامِ السياسي، بين الأفراد في عشرة بلدانٍ عربية وبلدانٍ مختارة ذاتِ دخلٍ متوسط

	الترابط بين البلدان، العينة العالمية				الترابط بين البلدان، العينة العربية			
	المساواة بين الجنسين	العمل المدني	التسامح الاجتماعي	التسامح الديني	المساواة بين الجنسين	العمل المدني	التسامح الاجتماعي	التسامح الديني
التعبير عن الذات	27	35	30	10	13	9	7	8
الرضا	49	21	42	22	12	6	4	3
الالتزام الديني	-54	-26	4	-48	-10	-8	-5	-13
السلطة	-29	-50	-18	-12	-10	-10	0	-7
الديموقراطية	72	50	60	50	10	-2	2	7
الإسلام السياسي	-67	-50	-52	10	-8	7	-7	-12

المصدر: حساباتُ فريق التقرير اعتمادًا على WVS 2014.

ملحوظات: المتغيّراتُ المحدّدة في الملحق، باستخدام بياناتٍ من مسْح القِيَم العالمي للأعوام 2000، و2008، و2013؛ لمزيدٍ من التفاصيل، راجِع آكين وديوان (2014). تشمل البياناتُ 10 بلدانٍ عربية في عام 2013 و 76 بلدًا متوسطَ الدَّخل، ويتضمّن إجاباتٍ نحو 80 ألفَ عربيّ و 140 ألفَ شخص في بلدانٍ ذاتِ دخلٍ متوسط. وتُحسب مُعامِلاتُ الترابط لمتوسّطات البلدان في الأعمدة الأربعة الأُولى، وبين العرب الأفراد في الأعمدة الأربعة الأخيرة؛ وتَظهر مُعامِلاتُ الترابط في نقاطٍ مئوية.

وصارت السلطاتُ الحاكمة، والمجتمعاتُ الأبَوية، والمساجد، والمدارس، ووسائلُ الإعلام، وأجهزةُ المخابرات أدواتٍ لقمْع الاختلاف والتعبيرِ عن الرأي باستقلالية. ونجحت كلُّها في خلْق حالةٍ من الاستقرار السياسي؛ رغْمَ النمو الاقتصاديّ المحدود باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، وسياساتٍ خارجيةٍ لا تتمتع بمساندةٍ شعبية في الغالب، وتصاعُدِ الفساد، وتعاظُم القمع للحقوق المدَنية والسياسية. ونزعت بعضُ الجماعات إلى إفراغ الثقافة الشعبية من مضمونها الاجتماعي، كما صارت وسائلُ إعلامٍ إقليميةٌ متنامية، تُسيطر عليها مصالحُ محافِظةٌ، وسيلةً لأغراضٍ قصيرةِ الأمد. وقد تعزَّزت النزعةُ الأبوية في بلدانٍ عديدة بقوانينَ للأُسرة خفّضت المكاسبَ التي تحقّقت في مراحلَ سابقة.[5] وأحدثت هذه المؤسساتُ نُدوبًا وصُدوعًا عميقة في المجتمع، بسبب تبنّيها قِيَمًا محافِظةً أكثر، وابتعادِها عن المساواة بين الجنسين والتسامح الإجتماعيّ الآخذِ في التضاؤل.

لكنّ التغييرَ كان سريعًا على مدى العقد الماضي، ولا سيّما لدى الشباب. ويدفع التغييرَ تطوُّرانِ رئيسيان: المستوياتُ العالية من عدم الرِّضا بين الشباب وشعورٌ متنامٍ بينهم بأنهم غير قادرين على التحكُّمَ في حياتهم، وارتباطاتٌ متسارِعةُ الاتّساع مع المعرفة وشبكات المعلومات العالمية. ولم تتمكّن جهودُ أنظمة الحكم المطلقة لكبح قوى التغيير من وقف المدِّ المتنامي للمواقف الجديدة، الناجمة عن ارتفاع مستويات الدَّخل والتعليم، وتحوّلاتٍ ديمغرافية، وتزايُدِ الانتشار الحضَري التي تؤثِّر أساسًا في الشباب والأرفع تعليمًا (كما يحدث في أرجاء العالم الأُخرى). ففي نقطة التقاطع لآمال الشباب المحبَطة بشأن حياةٍ أفضل، وتَعاظُم إرادةِ التعبير عن النفس، وتراجعِ الاحترام للسلطة، يَبرز دورُ الشباب الطليعيُّ خلال الاحتجاجات الشعبية التي انتهت إلى انتفاضات عام 2011.

الرِّضا والتحكُّم في مَسار الحياة

يرى الشبابُ في المنطقة العربية أنهم يشعرون بمستوياتٍ متدنِّيةٍ للغاية من الرِّضا مع الافتقار إلى التحكُّم الذي يمكنهم ممارستُه في صياغة مسار حياتهم. وقد أُعِدّ مؤشّرٌ اعتمادًا على سؤالين طُرِحا على الشباب في مسْح القِيَم العالمي حول الرِّضا عن الحياة: (1) مقدار رِضا الناس عن حياتهم و(2) مدى رِضا الناس عن درجة حرية الاختيار والتحكُّم بشأن مسار حياتهم (الشكل 2.1) ومستوى مؤشر الرِّضا في المنطقة أدنى بكثيرٍ من المؤشّر في أماكنَ أُخرى على مستوياتٍ مماثلة من التنمية. وتبلغ الفجوةُ بين المنطقة وأجزاءٍ أُخرى من العالم نحوَ 15 في المئة (جدول 1)، ولم يكن هناك تقدمٌ واضح بين موجتَي مسْح القِيَم الخامسة والسادسة.

وتعكس هذه البياناتُ مدى المعاناة والمشقّة البالغتين في بلدانٍ مثل العراق (20 في المئة أقلُّ من بلدانٍ أُخرى على مستوياتٍ مماثلة من الدَّخل)، والمستوياتِ العاليةَ لعدم الرِّضا عن الحياة تشهدها بلدانٌ تمرّ في مرحلةٍ انتقالية (– 8 في المئة إلى – 10 في المئة في المغرب ومصر)، ومستوياتِ عدم الرِّضا التي ما زالت عاليةً لكنها أكثرُ اعتدالًا في الجزائر، وتونس، وفلسطين، واليمن (نحو – 4 في المئة بالمقارنة مع بلدانٍ أُخرى على مستوياتٍ مماثلة من الدَّخل).

في معظم البلدان العربية، يشعر الشبابُ برِضًا أقلَّ مما يشعر به الأكبرُ سنًّا في بلدانهم، خلافًا للترابط السلبي الأكبر بين العُمر والرِّضا الذي يلاحَظ عادةً في أماكنَ أُخرى. غير أن التحسنَ في مجال التعليم وارتفاعَ الدَّخل يُفضيان بالفعل إلى مستوياتٍ أعلى من الرِّضا وشعورٍ أكبرَ بالتحكُّم كما هو معهودٌ في بقية بلدان العالم، وبطرقٍ أكثرَ وضوحًا.

يمكن أن ترتبط المستوياتُ المنخفضة للإحساس بالرِّضا بين الشباب العرب ببطالةٍ عالية وعواملَ اقتصادية. فقد ولّدت البطالةُ الكبيرة في المنطقة عدمَ الأمان إزاء المستقبل، كما شُوهد في بيانات مسْح القِيَم العالمي من الإجابة عن سؤالين حول مستوى القلق بشأن القضايا المالية؛ مثلِ صعوبة إيجاد وظيفة، أو فقدانِ وظيفة، أو العجزِ عن توفير تعليمٍ مناسب للأطفال في الأُسرة. وفيما متوسطَ مستوى القلق بشأن القضايا الاقتصادية الإجمالية يتماثل في المنطقة وبقية العالم، يميل

الشكل 2.2 التعبيرُ عن الذات، بحسَب الفئة العمرية والمستوى التعليمي

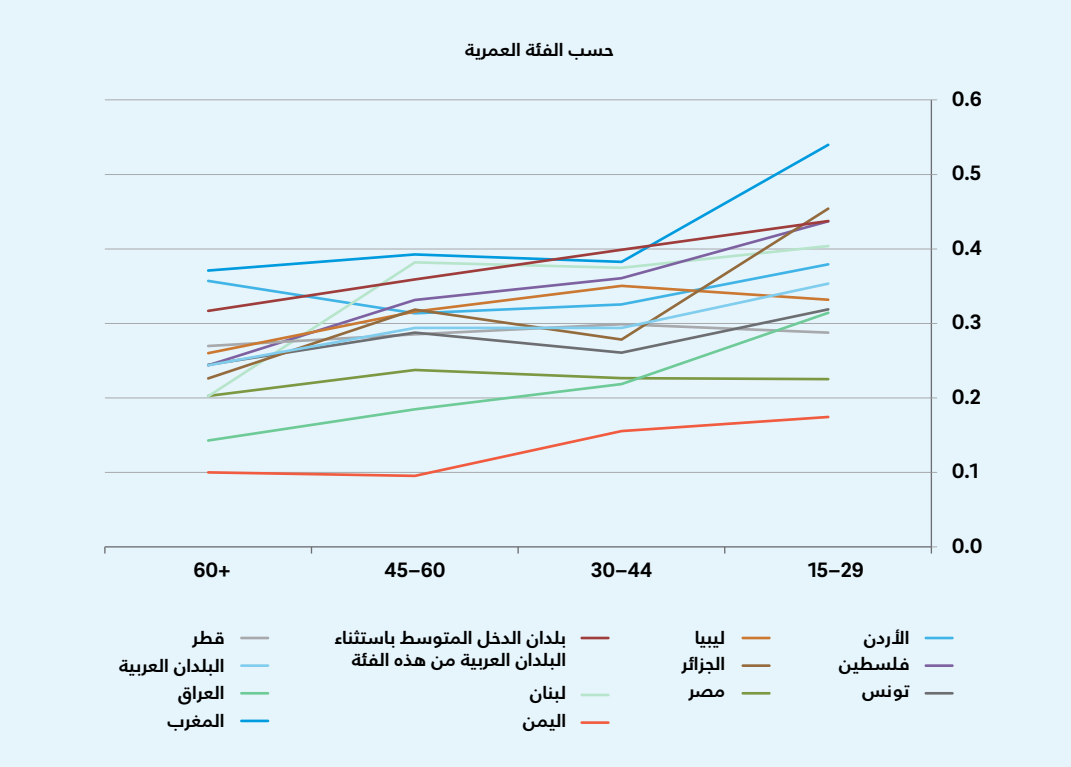

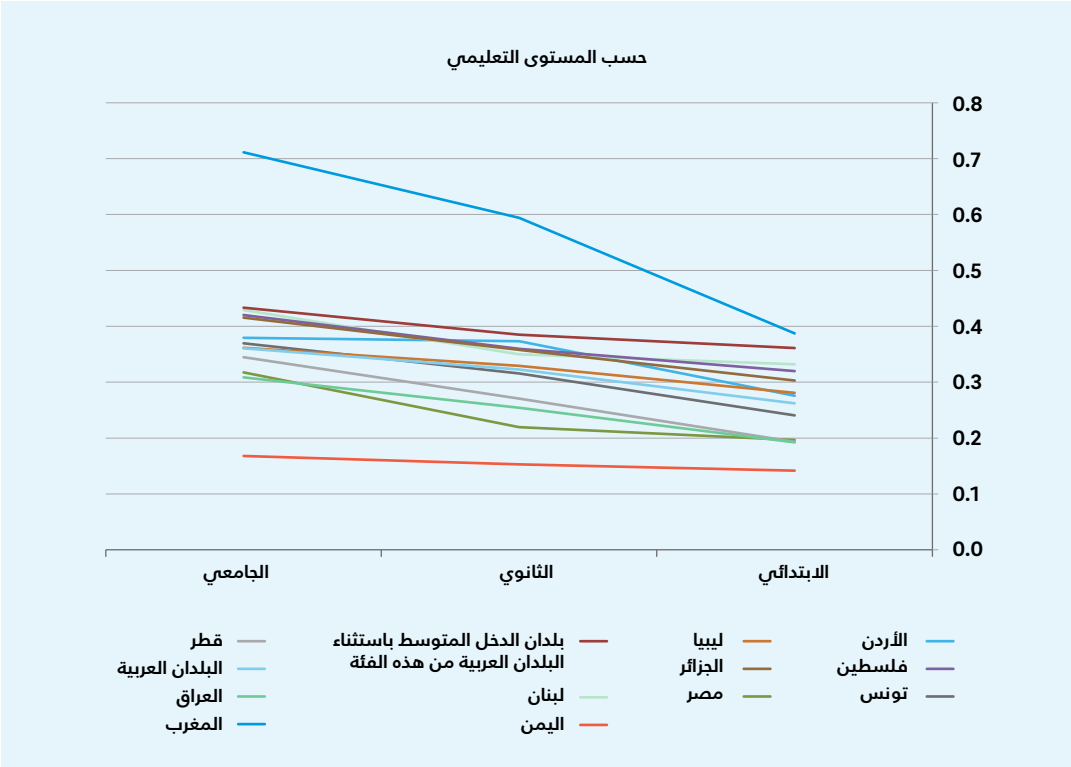

المصدر: حسابات فريق التقرير بناءً على WVS 2014.

ملحوظة: القِيَمُ الأعلى تُشير إلى مستوياتٍ أعلى من التعبير عن الذات.

المستوى إلى كوْنه أعلى بين الشباب؛ وهذا نمطٌ يناقض الأنماطَ المرصودةَ في أماكنَ أخرى.

يؤثِّر انعدامُ الرِّضا سلبًا في القِيَم الاجتماعية. وترتبط مستوياتُ الرِّضا المنخفضةُ عن الحياة بدعمٍ أكبرَ للنزعة الأبَوية، ومساندةٍ أقلَّ للتسامح الاجتماعيّ والدِّيني، وميلٍ أقلَّ إلى العمل المدني (الجدول 2.1). ويُقلِّل مجالَ التعبير عن الذات؛ بما فيها المشاركةُ المدَنية، وغالبا ما يُوطِّد مظالمَ أكبر.[6] يعني ذلك أن الازديادَ الملحوظ في العمل المدَني كان مرتبطًا إلى حدٍّ كبير مع حاجةٍ أكبرَ للتعبير عن الذات، وأن هذا الأمرَ حدث على الرغم من ازدياد الشعور بعدم الرِّضا. على نحوٍ مماثل، تُعزِّز حالةُ عدم الرِضا قِيَمًا أبَوية، مظهِرةً دورَ العائلة بوصفها الملاذَ الأخير في مجتمع يتّسم بالخلل الوظيفي ودولةٍ غير فاعلة.[7] أخيرًا، يرتبط عدمُ الرِّضا بقدْرٍ أكبرَ من التعصّب الاجتماعيّ والدِّيني، لأنه يُنمّي مواقفَ محافِظةً تجاه مَن هم مختلفون.[8]

التعبيرُ عن الذات

الشبابُ في المنطقة العربية هم أيضًا أكثرُ تعبيرًا عن الذات من كبارهم. ويُعرَّف التعبيرُ عن الذات بأنه القدرةُ على اتخاذ قراراتٍ مستقلة والابتكار كما تدعو الحاجةُ من دون قيودٍ اجتماعية لا داعيَ لها. وترتبط فكرةُ التعبير عن الذات ارتباطًا وثيقًا بالمفاهيم الواردة في نهج أمارتيا سِنْ للإمكانات.[9] وتتناول عدةُ أسئلة في مسح القِيَم العالمي آراءَ حول قِيَمٍ ذات صلة. وقد أُعِدّ مؤشِّرٌ يعتمد على أسئلةٍ ثلاثة: اثنانِ منها عن مقدار تشجيع الوالدِينَ الخيالَ والتعبيرَ عن الذات بين الأطفال، وواحدٌ عن كيفية نظرة المشاركين إلى إبداعهم وتفكيرهم النقدي (أُنظر الملحقَ الإحصائي للمصطلحات).

ترتفع الفاعلية المعبِّرةُ ذاتيًّا أو الفردانيةُ عادةً بالتوازي مع التحصيل العلمي الأعلى، والتحضُّر، وإمكانِ الحصول على المعارف والمعلومات التي تُوسِّع مواردَ الناس الفكرية؛ ما يؤدّي بهم إلى أن يُصبحوا، معرفيًّا، أكثرَ استقلالًا.[10] وغالبًا ما يرتبط التعبيرُ عن الذات بقوًى إيجابية للتغيير الاجتماعي، خصوصًا المطالِباتِ بقدرٍ أكبرَ من المساواة السياسية والمساواة بين الجنسين؛[11] كما يرتبط إيجابيًّا مع العمل المدَني، والمساواة بين الجنسين، والتسامح الاجتماعي والديني في جميع البلدان وبين الأفراد في البلدان العربية (الجدول 2.1).

إن قِيَمَ التعبير عن الذات متبنّاةٌ على نحوٍ أكبرَ في العالم العربي بين الشباب والأرفع تعليمًا (الشكل 2.2)؛ مع أنّ أيًّا من العاملَين لا يُترجَم إلى تعبيرٍ عن الذات على المستوى المشترك في بقية العالم (جدول الملحق 2 أ.3). وفي العديد من بلدان المنطقة، لا تزال السلطةُ الأبَوية مهيمنةً وتُقيِّد سلوكَ الأفراد وتعبيرَهم عن الذات.[12]

مع أنّ الشبابَ العرب أصبحوا أكثرَ تعبيرًا عن الذات، إلّا أنّ القِيَمَ المرتبطة بهذا التعبير أضعفُ في المنطقة بالنسبة إلى بقية العالم بنحو 11 في المئة. ففي العموم، غالبًا ما تُظهر بلدانُ الدَّخل الأعلى والبلدانُ الأكثرُ ديمُقراطية مستوًى أعلى من التعبير عن الذات (جدول الملحق2 أ.3)؛ وهذا ما يَنطبق أيضًا على بلدانٍ ذاتِ مستوياتٍ أعلى للتغلغل الإعلامي، وبلدانٍ تعتمد بصورةٍ أقلَّ على الدخْل من مصدرٍ واحد كالنفط. وهناك تبايناتٌ واسعةٌ في ما بين البلدان، حيثُ تتصدّر هذه الفئةَ الجزائرُ وتونس والمغرب؛ وبعدَها العراقُ وفلسطين ومصر واليمن (الشكل 2.2).

غيرَ أنّ القِيَمَ المرتبطة بالتعبير عن الذات، البادئةَ من مرتبةٍ متدِّنية، تُصبح بسرعةٍ أكثرَ انتشارًا في المنطقة، ومحاكِيةً التغيُّراتِ العالمية. ويرتبط الارتفاعُ المذهل في التعبير عن الذات بين الشباب بمكتسَباتٍ عَلْمانية في التعليم، والانتشارِ الحضري، والمداخيل على مدى عقودٍ عدّة. وثمّةَ سببٌ أقربُ من ذلك، هو العامل الديمُغرافي. فالجيلُ الراهن في العالم العربي ليس الأضخمَ حجمًا من الناحية التاريخية فحسْب، بل أيضًا جيلٌ ذو مستوياتٍ متدنّيةٍ من المسؤولية العائلية بصورةٍ استثنائية؛ ما يُفسح مجالًا أوسعَ لازدهار السلوك الفردي. يعود ذلك إلى أن الشبابَ، الذين في الغالب يعيشون في أُسَرٍ مع العديد من الأشقّاء والشقيقات، وتاليًا يتشاركون مسؤوليةَ دعم والِديهم في شيْخوختهم، غالبًا ما يؤخِّروا زواجَهم وبأن يكون لديهم أطفالٌ أقلّ.[13] وفي بيانات مسْح القِيَم العالمي، يتسارع انتشارُ قِيَم التعبير عن الذات بين جميع الفئات العُمرية، وبخاصةٍ في المرحلة التمهيدية للانتفاضات العربية. إلا أنّ الفترةَ الأحدثَ عهدًا تشهد انخفاضاتٍ طفيفةً في مصر والمغرب يبدو أن لها صلةً بالوضع الاجتماعي الذي غلبت عليه الفوضى في أعقاب الانتفاضات وكان حاجزًا أمام التعبير عن الذات؛ بسبب تزايُد الهموم بشأن مصادر الرزق والأمن الشخصي.

التواصلُ الإلكتروني

يتزايد ارتباطُ الشباب العرب بالعالم من خلال نفاذهم إلى المعلومات وتقْنية الاتصالات. ومع أنّ إمكانَ الحصول على المعلومات وتقْنية الاتصالات في المنطقة متخلّفٌ عن المعدَّل العالمي في عدّة ميادين، لكنْ تَحقّق تقدّمٌ بارز. ففي حين كانت المنطقةُ في تسعينيات القرن الماضي متعطِّشةً إلى المعلومات، في بيئةٍ من الهيمنة الكلّية للدولة على وسائل الإعلام، تكاثرت إبّان منتصف العقد الأول من هذا القرن في المنطقة قنواتُ الإعلام التلفزيونيّ والإذاعي، والمواقعُ الشبَكية والمدوَّنات، ووسائطُ التواصل الاجتماعي.[14] وفتح هذا الانكشافُ بوابةً أمام الشباب العرب، المرتبطين بوسائط الإعلام الإلكترونية لكنهم يعيشون في بيئةٍ كابِتة، لصياغة آرائهم ثمّ للتعبير عنها وتحدِّي هياكل السلطة القائمة؛ محوِّلين أنفسَهم بالتالي من أعضاء مجتمعٍ غيرِ فاعلين إلى أفرادٍ نشِطين، ومدرِكين لقدراتهم.[15]

يضاهي الشبابُ العربُ أقرانَهم في أرجاء العالم في مدى ترابُطهم مع المصادر الإلكترونية للمعلومات؛ كما أصبحت شبكاتُ التواصل الاجتماعي جزءًا أساسيًّا من حياتهم اليومية. فقد قفز استخدامُ الهواتف الجوّالة من مستوى 26 في المئة الذي كان دون المعدَّل العالمي عام 2005 إلى نحو 108 في المئة عام 2015، وهو أعلى من المعدَّل العالمي (الشكل 2.3). بالمثل، قفز استخدامُ الإنترنت من 8 في المئة عام 2005 إلى 37 في المئة عام 2015؛ وهي نسبةٌ أعلى من بقية العالم النامي والمعدَّلِ العالمي، وتُمثِّل زيادةً من 5 ملايين اشتراك عام 2000 إلى 141 مليونًا عام 2015 (الشكل 2.4). وبين مَن لهم حساباتٌ على الفايْسبوك، 67 في المئة شبابٌ في أعمار 15–29.[16] وذكر مسحُ أصداء بيرسون–مارستيلر للشباب العرب عام 2013 أنّ ما يزيد على 50 في المئة من الشباب المرتبطين إلكترونيًّا في أعمار 15–24 ناشطون على تْويتر؛ و46 في المئة يقرأون المدوَّنات (18 في المئة لهم مدوَّناتٌ خاصّةٌ بهم)؛ و59 في المئة يَستقون الأخبارَ من مصادرَ مباشرةٍ «أُونْلاين»، بالمقارنة مع 24 في المئة فقط يحصلون على الأخبار من الصحف الورَقية.[17] وتؤكِّد بياناتُ مسْح القِيَم العالمي هذه النتائجَ وتُتيح دراسةَ التفاوُتات القُطرية والعُمرية عبرَ المستويَين العُمري والتعليمي. ويشمل مسْحُ الارتباط الإلكتروني، المبنيُّ على أسئلة مسْح القِيَم العالمي، معلوماتٍ عن مدى ودرجة التواتر في نفاذ الأفراد إلى مصادر الإعلام عبرَ وسائطَ إلكترونية (التلفاز، والهواتفِ الجوّالة، والمذياع، والإنترنت)

الشكل 3.2 معدَّلاتُ الاشتراك في الهواتف الجوّالة لكل 100 من السكان (في المئة)

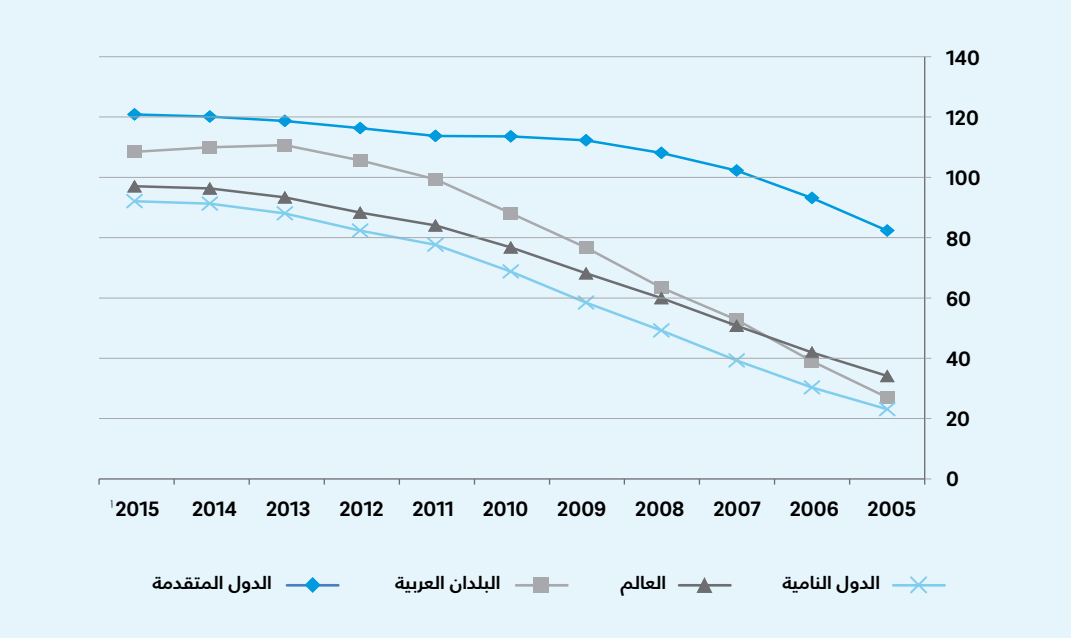

المصدر: ITU 2015.

أ. تقدير

ملحوظة: يعتمد تصنيفُ الدول المتقدمة/ النامية على بيانات الأمم المتحدة UN M49:
http://www.itu.int/ITU-D/ict/definitions/regions/index.html.

الشكل 4.2 أفرادٌ يستخدمون الإنترنت (في المئة)

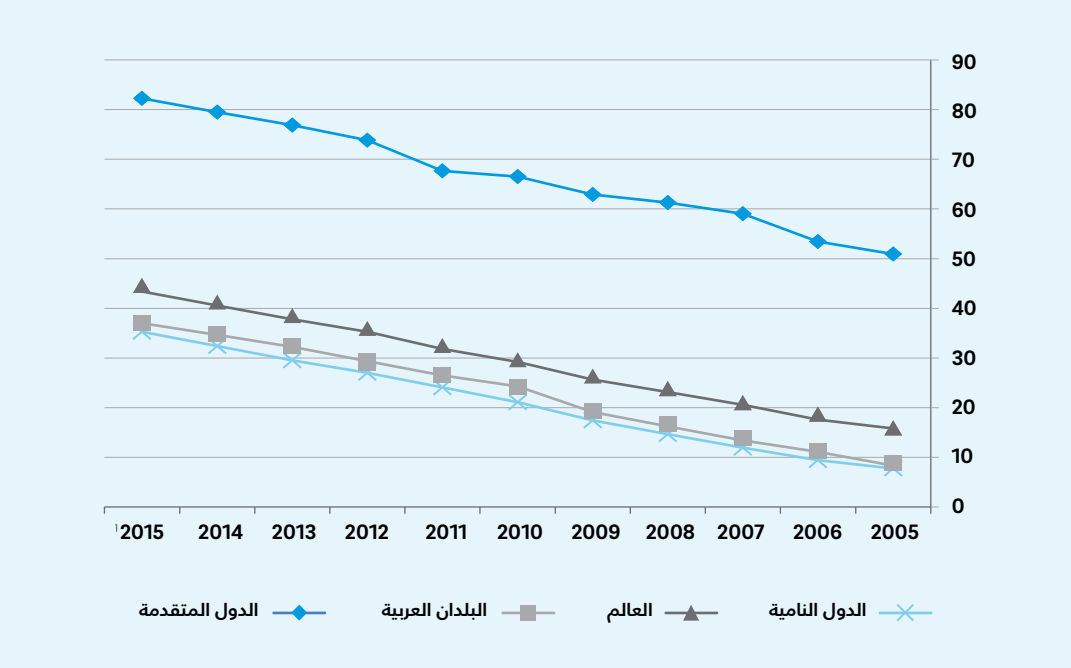

المصدر: ITU 2015.

أ. تقدير

ملحوظة: يعتمد تصنيفُ الدول المتقدمة/ النامية على بيانات الأمم المتحدة UN M49:
http://www.itu.int/ITU-D/ict/definitions/regions/index.html.

الشكل 5.2 مؤشِّرُ الارتباط الإلكتروني بحسَب الفئة العمرية والمستوى التعليمي، 2013

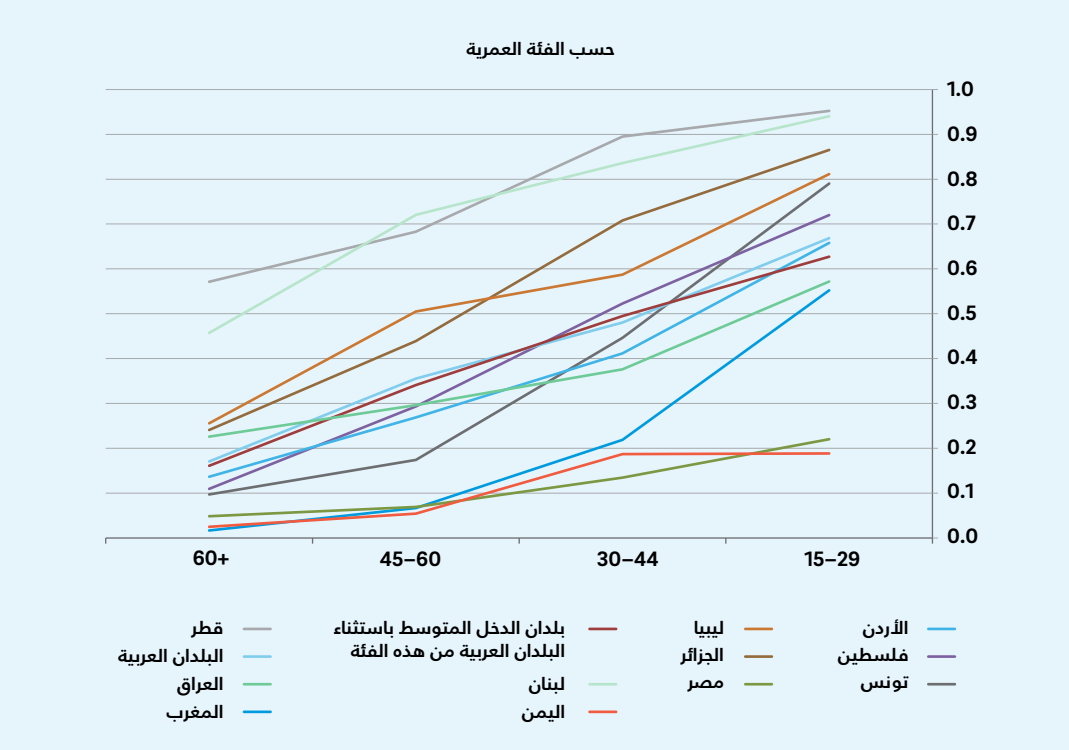

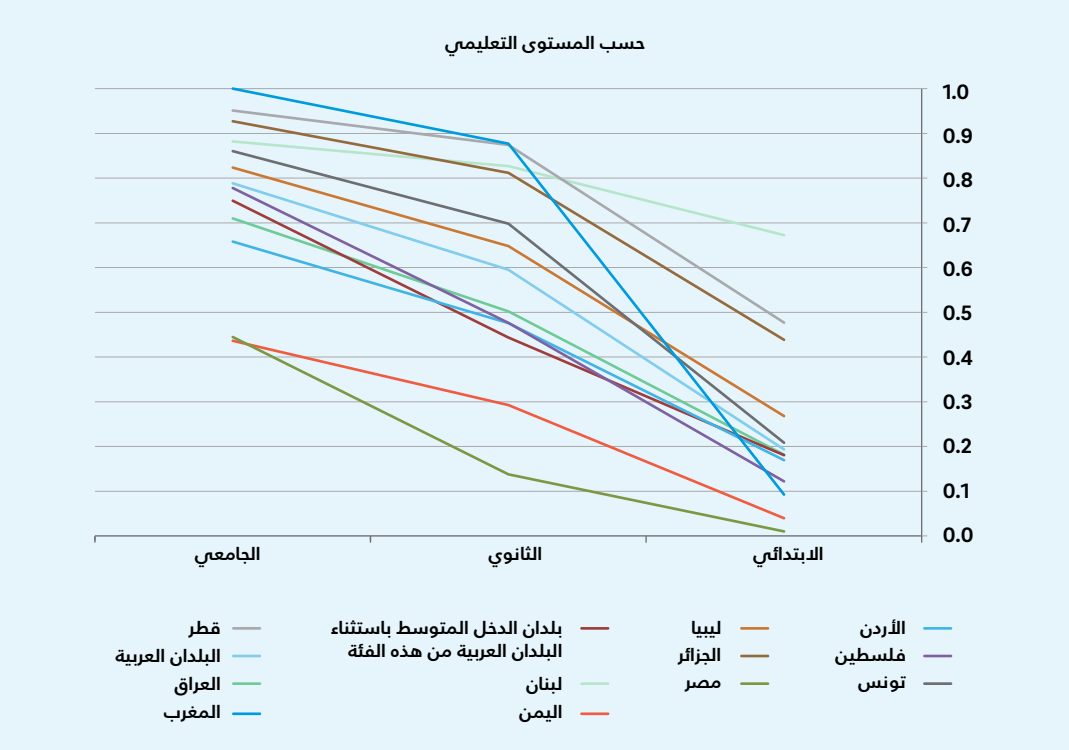

المصدر: حساباتُ فريق التقرير اعتمادًا على WVS 2014.

ملحوظة: التواصل الإلكتروني معرّفٌ في الملحق. وتمثِّل الأرقامُ نسبةَ شرائحَ سكانيةٍ محدّدةٍ أُكثِرَ تواصلًا من متوسط الإجمالي العالمي لبلدان الدّخل المتوسط من حيثُ البلدانُ والأفراد من المعدّلات الكلّية. القيمةُ الأعلى تعني درجةً أكبر من الارتباط الإلكتروني.

الشكل 6.2 مؤشِّرُ المساواة بين الجنسين، بحسَب الفئة العمرية والمستوى التعليمي

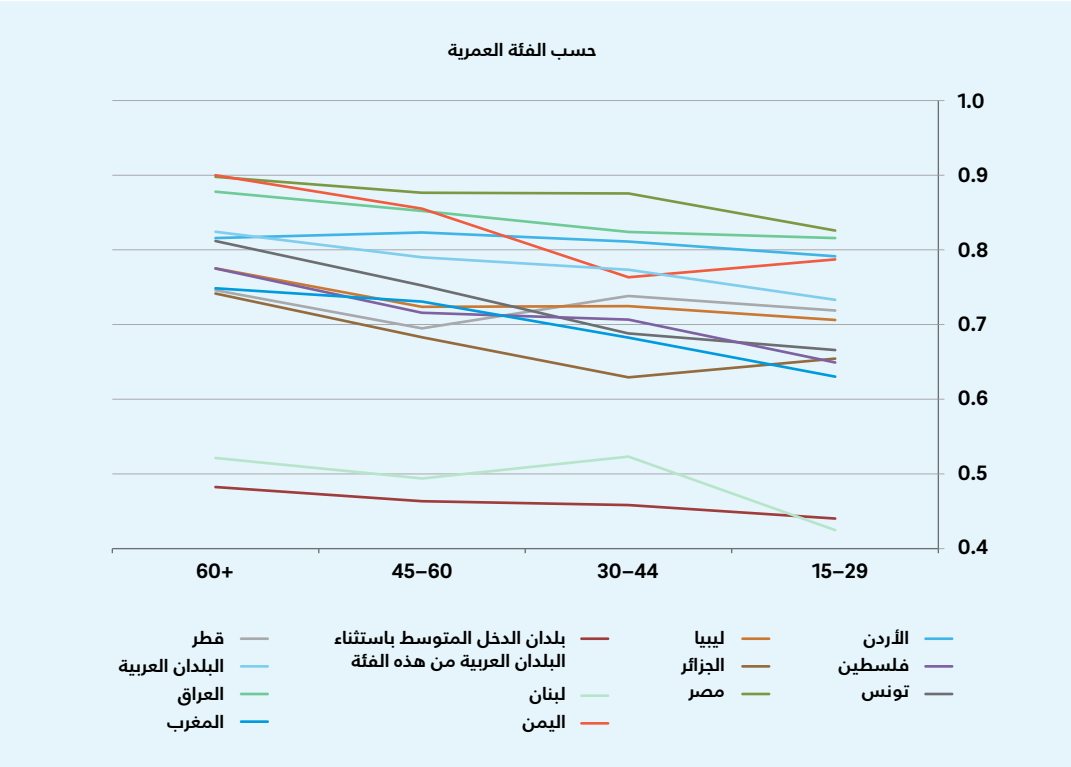

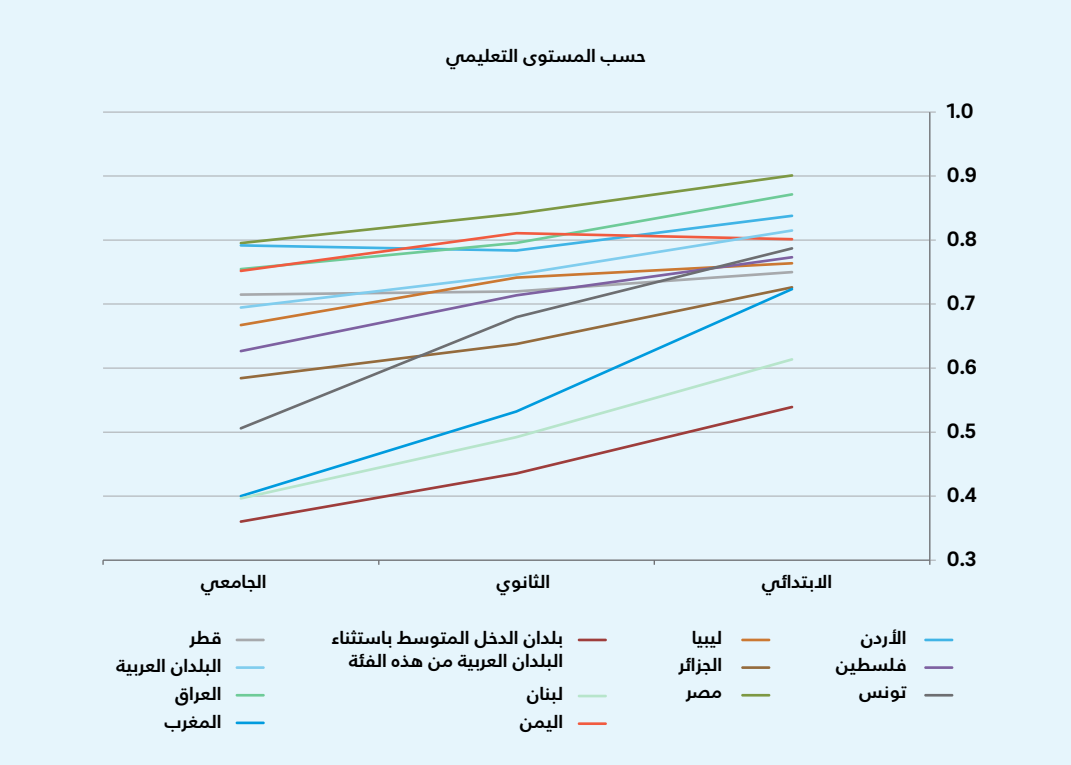

المصدر: حساباتُ فريق التقرير اعتمادًا على WVS 2014.

ملحوظة: الرقمُ الأعلى يشير إلى موقفٍ أكثرَ دعمًا للمساواة بين الجنسين.

– راجِع الملحَق. وعبرَ مجموعاتٍ سكّانية (مثل المصريّين الشباب، والتونسيّين ذَوي التعليم العالي)، ثمّةَ اختلافاتٌ كبيرةٌ في المنطقة من معدَّلٍ عالٍ يصل إلى 90 في المئة بين الشباب اللبنانيّين أو القَطريّين (القَطريّون واللبنانيّون والمغاربة ذَوو التعليم الرفيع أكثرُ ارتباطًا من المقيم العاديّ في بلدٍ متوسطِ الدَّخل)، إلى نسبةٍ متدنِّية تبلغ 10 في المئة بين المصريّين والمغاربة واليمَنيين الأكبرِ سنًّا أو الأقلِ تعليمًا (الشكل 2.5).[18]

يرتفع معدَّلُ الارتباط الإلكتروني بالأخبار والمعرفة بين الشباب والأرفعِ تعليمًا؛ كما أن الشبابَ أفضلُ ارتباطًا من والدِيهم في جميع البلدان. في قَطر ولبنان، جميعُ الشباب تقريبًا مرتبطون إلكترونيًّا، وتصل النسبة إلى 75 في المئة في الجزائر وتونس وليبيا؛ كما أن نسبتَهم في الجزائر وتونس وفلسطين تبلغ نحوَ أربعة أضعاف الارتباط الأفضل من والدِيهم. أما الفروقُ الأقلُّ بين الأجيال في هذه الناحية فهي في مصر والمغرب واليمن، وهي بلدانٌ ذاتُ درجةٍ متدنّية من الارتباط؛ ما يدلّ على أن الارتباطَ، عندما يرتفع، ينتشر أولَ الأمر بين الشباب.[19] ويميل الارتباطُ إلى الارتفاع الحاد بين الأرفع تعليمًا، حتى في بلدان الارتباط المنخفض، مثل مصر واليمن. وفي المغرب، يُظهر الارتباطُ الإلكتروني بالمعلومات تفاوتًا واسعًا بين الأرفع تعليمًا (حيثُ نسبةُ النفاذ هي من الأعلى في المنطقة) وغيرِ المتعلمين (وهي الأدنى).

3.2 الأُسرة — النزعةُ الأبَوية ما زالت قويةً لكنها تَضعف تدريجًا

ثمّةَ تلازُمٌ وثيق بين قِيَم النزعة الأبَوية والقِيَم المتعلقةِ بالمساواة بين الجنسين، واحترام السلطة، والتفسيرِ الديني المتطرف، ودعمِ الحكم الأوتوقراطي. فالأبَويةُ بناءٌ اجتماعي يُسبغ امتيازاتٍ على الرجال ويُعزِّز عدمَ المساواة بين الجنسين ويكرِّس ممارسةَ السلطة على النساء؛ ويَمسّ جوانبَ الحياة كافّةً.[20] وتَشيع بنْيةُ الأُسرة الأبَوية التقليدية في جميع أرجاء المنطقة العربية، وبخاصةٍ بين الطبقات الريفية والأفقر، وتُؤثّر في مواقف الشباب من المساواة بين الجنسين.[21]

يُمثِّل عدمُ المساواة بين الجنسين مبدأً في النظام الأبَوي، كما يُسكَت عنه في مجالات السياسة وسوق العمل ونطاق الأُسرة؛ وقد يُصاغ قانونيًّا أو يُكرَّس بالممارسة في البلدان العربية.[22] وكشفت تحليلاتٌ سالِفةٌ العلاقةَ بين النظام الأبَوي والبيئة الاجتماعية، مبيِّنةً كيف تتطوّر القِيَمُ المرتبطةُ بالأبَوية تدريجًا وتُنقل عبر مقارناتٍ اجتماعية مع جماعاتٍ مرجِعيةٍ قريبة.

في دعم المساواة بين الجنسين، تُسجِّل المنطقةُ العربية درجاتٍ أدنى بكثير من بلدان الدَّخل المتوسط في الردود على أسئلة مسْح القِيَم العالمي حول ما إذا وجَب أن تكون للرجال إمكانيةٌ للحصول على وظيفةٍ قبل النساء إذا كانت الوظائفُ شحيحةً، وما إذا كانت الدراسةُ الجامعية أكثرَ أهميةً للرجل، وما إذا الرجالُ يكونون زعماءَ سياسيّين أفضل. وتُظهر المنطقةُ فجوةً مقدارُها 36 في المئة في هذا المؤشِّر (جدول الملحق 2 أ.3)؛ تتمثَّل أيضًا في الترابط الإيجابي بين المساواة بين الجنسين، والعمل المدني، والتسامح (الجدول 2.1). على نحوٍ مماثل، ترتبط اللّامساواةُ بين الجنسين باحترامٍ أكبرَ للسلطة ودعمٍ أقلَّ للديمُقراطية.[23] وتبلغ القِيَمُ المناصرةُ للمساواة أعلى مراتبها في الجزائر وتونس ولبنان والمغرب، وأدناها في الأردن ومصر واليمن (الشكل 2.6).

ينحو العربُ الأصغرُ سنًّا والأرفعُ تعليمًا نحوَ مناصرة المساواة بين الجنسين أكثرَ من بقية السكّان، ما يتمشّى مع التجربة العالمية. غير أن الفرقَ في هذا الموقف بين جيلَي الشباب والأكبرِ سنًّا، وبين ذَوي التعليم الرفيع والأقلِّ تعلُّمًا، ليس واسعًا في وجهات النظر عن المساواة بين الجنسين مثلما هو في وجهات النظر عن التعبير عن الذات؛ ما يوحي بأن المساواةَ بين الجنسين قيمةٌ تتغير ببُطء. وفي الواقع، فإن الميولَ بالنسبة إلى العمر والتعليم مشابهةٌ لِما يُشهَد في بقاعٍ أُخرى من العالم (جدول الملحق 2 أ.3). ويتجلّى تأثيرُ العُمرِ بشكلٍ أكبرَ في الجزائر وتونس والمغرب، وهي بلدانٌ ذاتُ درجاتٍ أعلى في مناصرة قضايا النوع الاجتماعي؛ لكنه يتجلّى أيضًا في العراق واليمن اللّذيْن يأتيان في تصنيفٍ أدنى (الشكل 2.6). أما تأثيراتُ التعليم فهي الأشدُّ في تونس ولبنان (حيث المعدَّلاتُ الإجمالية عالية)، لكنها منخفضةٌ في الأردن وقطر، وكذلك في العراق واليمن (حيث تأثيراتُ العُمر قوية). وتُظهر البلدانُ الأغنى وتلك الأكثرُ ديمُقراطية توجّهاتٍ أعلى مناصِرةً للنوع الاجتماعي (جدول الملحق2 أ.3). أما الأبَويةُ فغالبًا ما تكون أقلَّ قبولًا في بلدانٍ ذاتِ تنوّعٍ دينيّ أكبر.[24] وقد أظهرت بعضُ الدول العربية التزامًا بحقوق المرأة، وإنْ يَكن بأسلوب القمة إلى القاعدة (أُنظر الفصل 4).

في أغلب البلدان العربية، حدثت قفزةٌ في وجهات النظر المناصِرة للنوع الاجتماعي، ولكنْ من قاعدةٍ متدنية للغاية. ويُرجَّح أن تكون هناك آثارٌ واسعةُ النطاق للتعبئة الشبابية، بما فيها بين النساء، لخلق تغييرٍ اجتماعي. وبالاطّلاع على بيانات غالوب، يمكن التأكدُ من صحة ما إذا كانت هذه المنظوريةُ المتحوّلة تمتدّ إلى المساواة بين الجنسين أم لا.[25] ولأنّ هذه البياناتِ تتمحور حول الانتفاضات العربية لعام 2011 (البياناتُ للأعوام 2005–2013)، فإنها تتيح التحقُّقَ من تأثير الانتفاضات في قِيَم المساواة بين الجنسين (الشكل 2.7). والقفزةُ في مؤازرة المساواة بين الجنسين كبيرةٌ بصفةٍ خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وفلسطين، وفي مصر؛ ولم تَنحسر المؤازرةُ إلّا في السودان وسورية. وفي كثيرٍ من البلدان التي تطوّرت من حيثُ المساواةُ بين الجنسين إيجابيًّا على المدى المرصود، يبدو التحوّلُ بين النساء أوضحَ منه لدى الرجال، لكنّ التقدمَ ينطلق من قاعدةٍ متدنِّية للغاية.

ثمّةَ صلةٌ وثيقة بين مشاعر المناصرة المتعاظمة للنوع الاجتماعي والآراءِ المتعلقة بمتانة العلاقة الأُسَرية. ويمكن قياسُ درجة الاعتماد على الحياة الأُسَرية في مسْح القِيَم العالمي بالردود على أسئلةٍ عن أهمية إشعار المرء والدَيه بالفخر، ومدى إحساس المرأة بالرِّضا لكوْنها ربّةَ بيت، ومدى ثقة الشخص بالعائلة في ما يتعلّق بالمجتمع الأوسع. وكانتْ القِيَمُ العائلية في المنطقة عام 2013 تعادل تلك الشائعةَ في بقية العالم، مع أنها انخفضت بنسبةٍ تقرب من 12 في المئة بعد انتفاضات 2011؛ وهي، كما

الشكل 7.2 المساواةُ بين الجنسين قبل عام 2011 وبعدَه

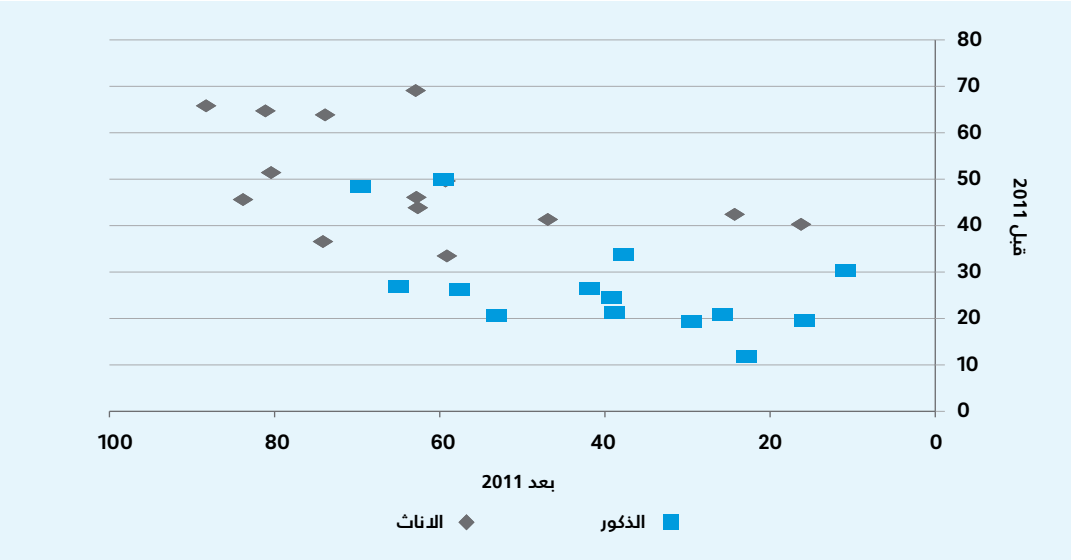

المصدر: حساباتُ فريق التقرير اعتمادًا على غالوب 2013.

ملحوظة: تُتيح الأرقامُ المذكورة أعلاه مقارنة مؤشِّر المساواة بين الجنسين قبل الانتفاضات وبعدَها. وتُشير القِيَمُ الأعلى على المحاور زيادةَ الدعم للمساواة بين الجنسين.

أنظر الملحقَ الإحصائي لتعريف مؤشِّر المساواة بين الجنسين باستخدام غالوب.

في بقاع العالم الأُخرى، أدنى شُيوعًا بين الشباب والأرفع تعليمًا، وأكثرُ شُيوعًا بين الأكثرِ تديُّنًا.

في جميع بلدان المنطقة، تتفوّق النساءُ على الرجال في مناصَرة المساواة بين الجنسين (الشكل 2.7). والاختلافُ في الرأي بين الرجال والنساء حول هذه المساواة أكبرُ ممّا هو في بقية العالم – نحوَ 20–40 في المئة في المنطقة العربية، مقابل 7–10 في المئة فقط في بقية العالم. وتدلّ بياناتُ مسْح القِيَم العالمي على أن رأيَ الشابات المتعلّمات يقع في منتصف المسافة بين متوسّط الرأي العالمي ومتوسّط رأيِ الرجال العرب.

ويُستَشفُّ من مواقف النساء المسانِدة للنوع الاجتماعي أنهنّ لا يتقبّلن (كلِّيًّا) النزعةَ الأبَوية.[26] ويتبنّى الشبّانُ وجهاتِ نظرٍ أكثرَ إيجابيةً تجاه المساواة من الرجال الأكبرِ سنًّا، لكنْ غالبًا ما تكون قِيَمُهم أقربَ إلى قِيَم مواطنيهم؛ ما يعكس آثارَ البلد القوية. غير أن النساءَ العربياتِ يُشكِّلن على ما يبدو تجمّعًا متجانسًا؛ حيثُ آراؤهنَّ أقربُ إلى آراء النساء في أماكنَ أُخرى منها إلى آراء الرجال في بلادهنّ. لكنْ يبدو أنْ ليس بوُسع النساء وحدَهنّ تغييرُ الموقف الراهن إلّا إذا تبنّى الرجالُ موقفًا أكثر اعتقاداً بالمساواة في نظرتهم إلى العالم. ويبدو أنّ ذلك يَصدق بصورةٍ خاصة خلال فترات الإكراه، كما حدث بعد عام 2011 عندما غدَت النساءُ الضحايا الرئيسيةَ للعنف، وصارت القِيَمُ الأبَوية أكثرَ شعبيةً؛ الأمرُ الذي زاد في جعل النساء حتى أكثرَ أضحيةً.[27]

الشكل 8.2 الطاعةُ للسلطة، بحسب الفئة العمرية والفترة الزمنية؛ والالتزامُ الديني بحسَب الفئة العُمرية

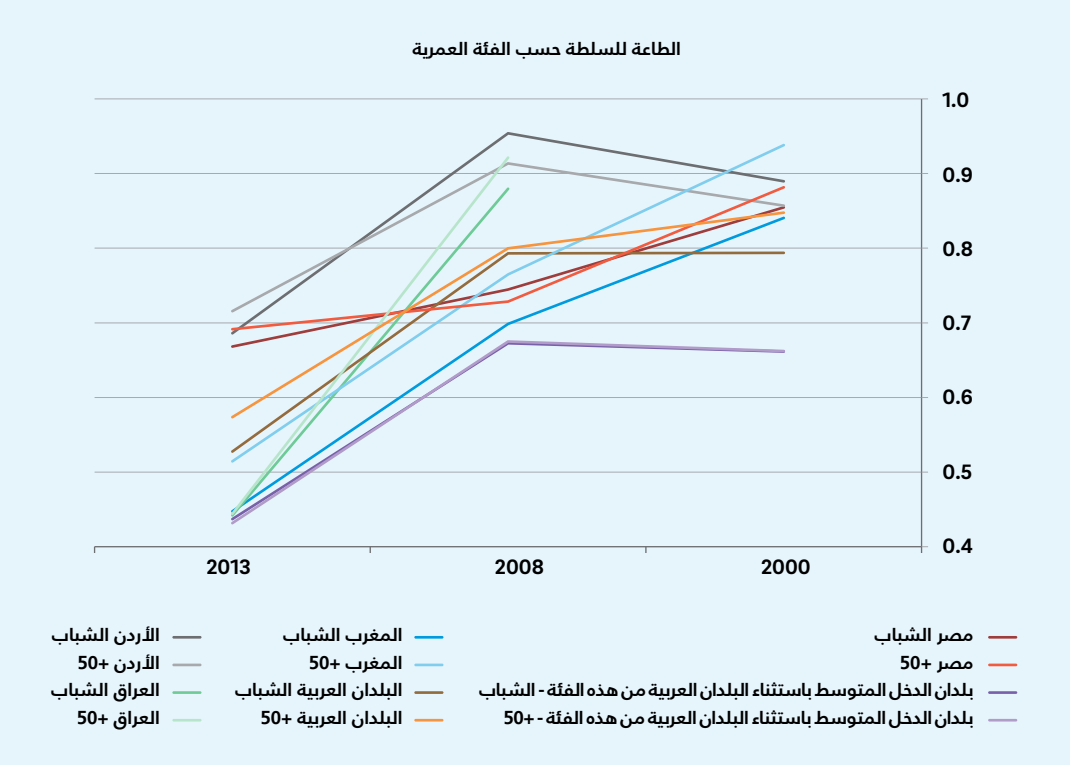

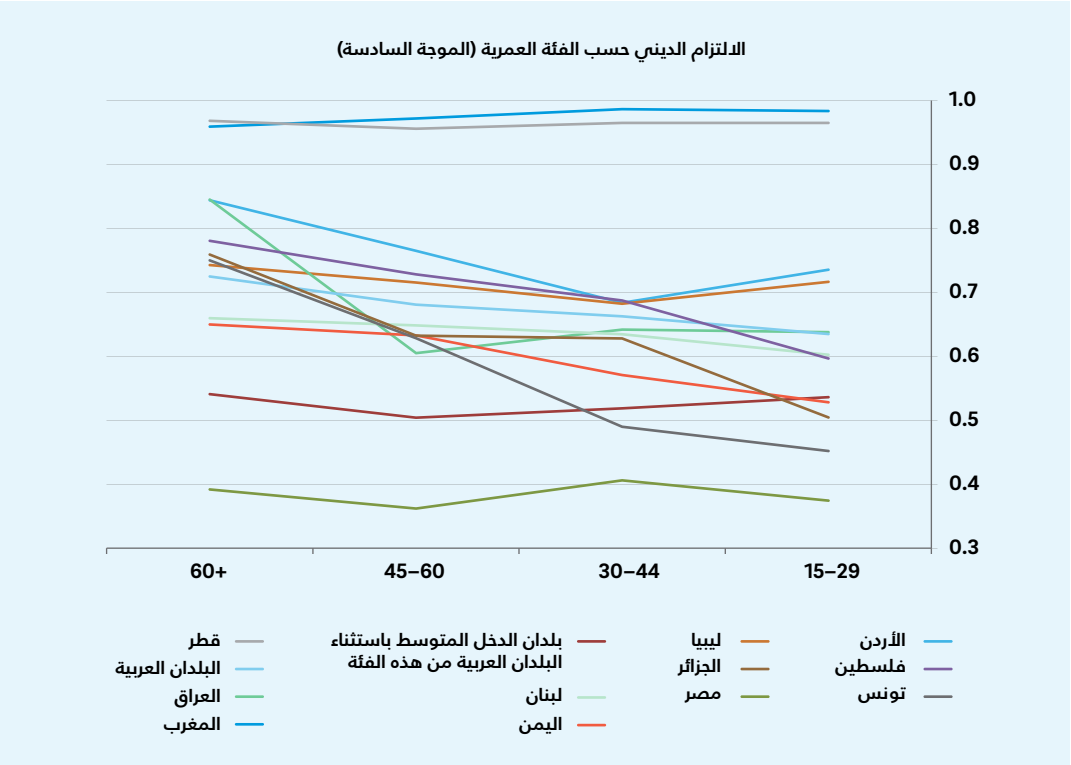

المصدر: حساباتُ فريق التقرير اعتمادًا على WVS 2014.

ملحوظة: القِيَمُ الأعلى تشير إلى مستوًى أعلى من الطاعة/الاحترام للسلطة والالتزام الديني.

4.2 الكيانُ السياسي – المشاركة المدنية وأشكالُ الحُكم

الطاعةُ للسّلطة

يتحوّل العربُ الأكثرُ شبابًا والأرفعُ تعلُّمًا إلى كوْنهم أقلَّ طاعةً للسلطة، وهي محوريّةٌ للقِيَم التقليدية، والأبَوية، والأوتوقراطية. ويَقيس مسْحُ القِيَم العالمي الطاعةَ للسّلطة بأسئلةٍ عن الطاعة للوالدِين والزعماء السياسيين (أُنظر الملحقَ الإحصائي). وتُعدّ المنطقةُ أكثرَ امتثالًا للطاعة من المعدَّل العالمي بنحو 11 في المئة (جدول الملحق 2 أ.3)؛ كما أن الطاعةَ بين الشباب أقلُّ انتشارًا ممّا هي عليه بين الأكبر سنًا، وكذلك أقلُّ انتشارًا بين ذَوي التعليم الجيّد ممّا هي عليه بين غير المتعلمين. وتتجلّى قوةُ تأثير العُمر وما يَنتج عنها من فجوةٍ بين الأجيال في المنطقة أكثرَ ممّا هي عليه في بقية العالم، ما يَدلّ على أن الشبابَ يتغيّرون بسرعة. لكنْ في مغايَرةٍ حادّة، يتضاءل أثرُ التعليم بالمقارنة مع بقية العالم، عاكسًا مناهجَ تربَويةً وأساليبَ تعليميةً تُثبّط التفكيرَ النَّقدي وتُشجّع بدلًا من ذلك موقفًا مطيعًا نحوَ سلطةٍ أعلى.

يبدو أن البلدانَ تنقسم إلى فئاتٍ ثلاث. فالبلدانُ القريبة من المعدَّل العالمي (تونس والمغرب) تُظهر آثارًا جيليةً وتعليمية قوية؛ والبلدانُ الأقلُّ كثيرًا أو الأعلى كثيرًا من المعدَّل العالمي لبلدان الدَّخل المتوسط تَميل إلى أن تكون أقلَّ ديناميّةً وتُظهر آثارًا تعليميةً وجيليةً أقل (الجزائر والعراق وفلسطين ولبنان في المرتبة العليا؛ الأردن وقطر ومصر واليمن في المرتبة الدنيا). غير أنّ هناك تغيُّراتٍ مهمّةً مع الوقت في جميع البلدان التي أُخذت منها العيّناتُ (الصغيرة) لأغراض مسْح القِيَم العالمي مع بياناتٍ على مدى موجاتٍ عدّة، حتى في الأردن ومصر. ويَظهر انخفاضُ مستوى الطاعة بصورةٍ أوضحَ بعد الانتفاضات العربية، وهو مثالٌ مشهود على آثارها التحريرية الانفتاحية في المجتمعات العربية (الشكل 2.8).

الالتزام الديني

الإلتزام الديني هو أحد مظاهر التدين. وهو مفهوم أوسع حيث يشمل التردد على أماكن العبادة وحضور حلقات الوعظ الديني على نحوٍ أكبرَ ما يؤدّي إلى تضخيم الرسائل التي تبثّها هذه المؤسساتُ الدينية.

وبلدانُ المنطقة العربية أكثرُ التزاماً دينيا من بلدانٍ أُخرى في العالم، مماثلةٍ لها في مستوى التنمية، بهامشٍ واسع يبلغ 21 في المئة. وتَعزو الأدبياتُ السوسيولوجية هذا الالتزام المفرطَ إلى هيمنة القِيَم المحافظة.[28] ويقيس مسْحُ القِيَم العالمي درجةَ الالتزام بمؤشّرٍ يجمع بين تواتر التردّد على أماكن العبادة والتصوّراتِ عن درجة أهمية الله في حياة الشخص. ويرتفع مؤشّرُ التقوى مع التقدم في العُمر، ما يعني أن الشبابَ يكونوا غالبا أقلَّ تديّنًا من كبارهم. ويُلحظ أثرُ العُمر في بعض البلدان، ولا سيّما في الجزائر وتونس والعراق والمغرب واليمن، حيثُ درجةُ الالتزام كبيرة. وتكشف موجاتُ مسْح القِيَم العالمي 4–6 (1999–2014) أن الالتزام أو ممارسةَ الدِّين صارت مقبولةً على نحوٍ أكبرَ في الأردن والعراق والمغرب؛ لكنها أقلُّ من ذلك في مصر، في السنوات الأخيرة.

مع حدوث تقدم باتجاه قِيَمٍ أقلَّ ارتباطًا بالنزعة الأبَوية يبقى الالتزام الديني قوياً في مجتمعاتٍ عربية؛ حتى مع ازدياد شيوع بعض القِيَم الليبرالية، مثلِ التعبير عن الذات والاحترام الأقلِّ للسلطة. والتوترُ بين التغييرات في بعض الأبعاد، مثلِ الاحترام الأقلِّ للسلطة، واستمرارٍ مطّرد للقِيَم التقليدية في نواحٍ أُخرى، مثلِ التمسك بالقِيَم العائلية، يَخلق هُوياتٍ متعدّدة ومتشابكة، حيث يتصرّف الأفرادُ بطريقةٍ مختلفة باختلاف المجالات التي يشاركون فيها؛ ويَصف موقفَ مجتمعٍ في مرحلة انتقال.[29]

لا شكَّ في أن الربطَ بين عدم الرِّضا وضعفِ القدرة على التحكّم في مسار الحياة، مع توفُّر فضاءٍ أكبرَ للتعبير عن الذات، وانتشارِ التراجع لطاعة السلطة، دفع الاحتجاجاتِ الشبابيةَ التي آلت آخرَ الأمر إلى انتفاضاتٍ عام 2011. وتُشير بياناتُ مسْح القِيَم العالمي إلى أنّ الشبابَ لم يُشاركوا في التظاهرات أكثرَ من الآخرين على نحوٍ غير متناسبٍ فحسْب، وإنما رُبِط هذا الأمرُ أيضًا بازديادٍ على نحوٍ غير متناسبٍ لمطالبهم بنظامٍ أكثرَ ديمُقراطية.

المشاركةُ المدَنية

دأبت معدَّلاتُ المشاركة المدَنية على الاتساع في المرحلة التمهيدية للانتفاضات العربية، وقام الشبابُ بدَورٍ طليعي في هذا التطور. وقد أُعِدَّ مؤشّرٌ للمشاركة المدَنية بناءً على ما إذا كان الذين استُطلِعت آراؤهم قد شاركوا في تظاهرات، أو انضّموا إلى حملات مقاطعة، أو وقّعوا على عرائض. ويُبيّن الشكل 2.9 كثافةَ المشاركة المدَنية وفْقَ بُعدَي العُمر والتعليم.

في عام 2013، كانت المنطقةُ العربية تُقارب المعدَّلَ العالمي في مجال الفاعلية المدَنية النشِطة (الجدول 2.3)؛ وكانت بين الشباب وذَوي التحصيل العلميّ المتقدّم أعلى من المعدّل العالمي لبلدان الدَّخل المتوسط (الشكل 2.9). ويرتبط النشاطُ المدَنيُّ المتزايد بتدنّي الاحترام للسلطة وتزايُدِ التعبير عن الذات (الجدول 2.2). وتبلغ المشاركةُ المدَنية أعلاها في بلدانٍ أكثرَ ديمُقراطية وأُخرى ذاتِ انتشارٍ إعلاميّ أوسعَ مثل الجزائر والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا واليمن، وأدناها في الأردن وقطر ومصر والمغرب.[30]

تبدو العلاقةُ بين الرِّضا عن الحياة والفعالية المدَنية معقّدةً، ومن المستبعد أن تكون خطِّية. ويُحتمَل أن يؤدّي بعضُ انعدام الرِّضا إلى إذكاء نار الاحتجاج؛ غير أنّ المستوياتِ المرتفعةَ لانعدام الرِّضا ترتبط بمستوياتٍ متدنية من الفعالية الاجتماعية، سواءٌ عند مقارنة البلدان بعضِها ببعض على الصعيد العالمي أو عند دراسة سلوك الأفراد العرب (الجدول 2.1). يُشير ذلك إلى أن الأفرادَ المستائين بشدّةٍ غالبًا ما يكونون أقلَّ اندفاعًا إلى المشاركة في نشاطٍ اجتماعي لتغيير بيئتهم؛ وإذا شاركوا في مثل هذا النشاط، فإنهم يميلون إلى اختيار أشكال احتجاجٍ أكثرَ عنفًا.[31]

الشكل 9.2 المشاركةُ المدَنية بحسب الفئة العمرية والمستوى التعليمي

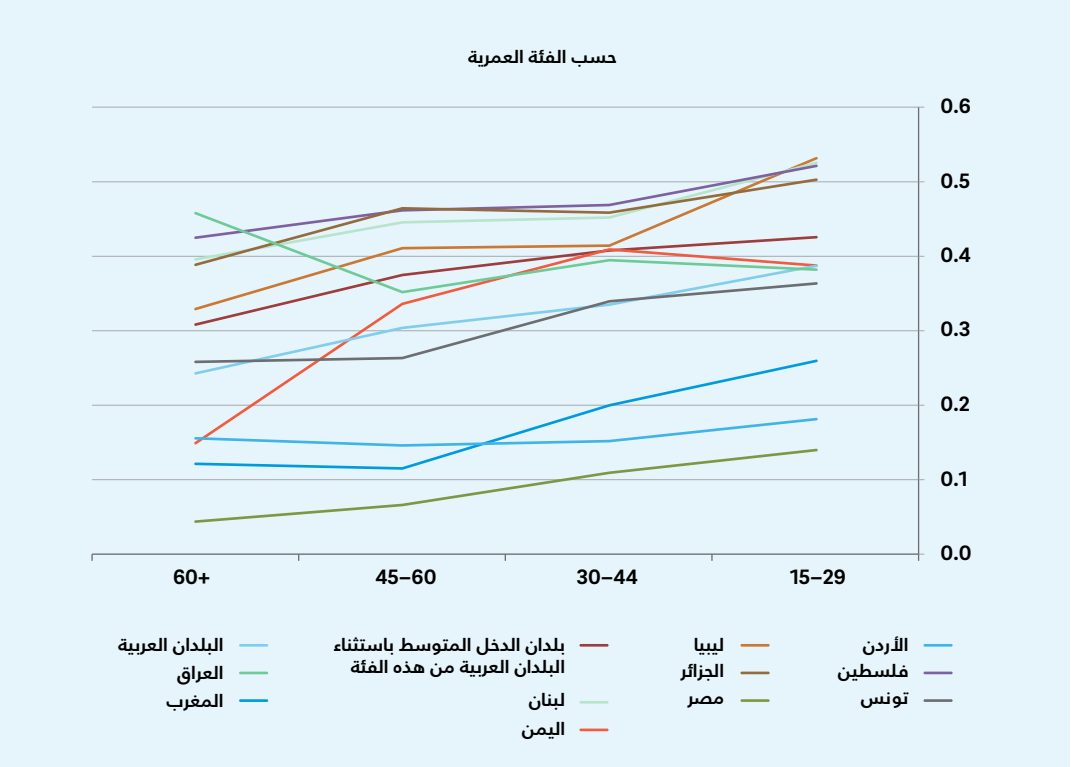

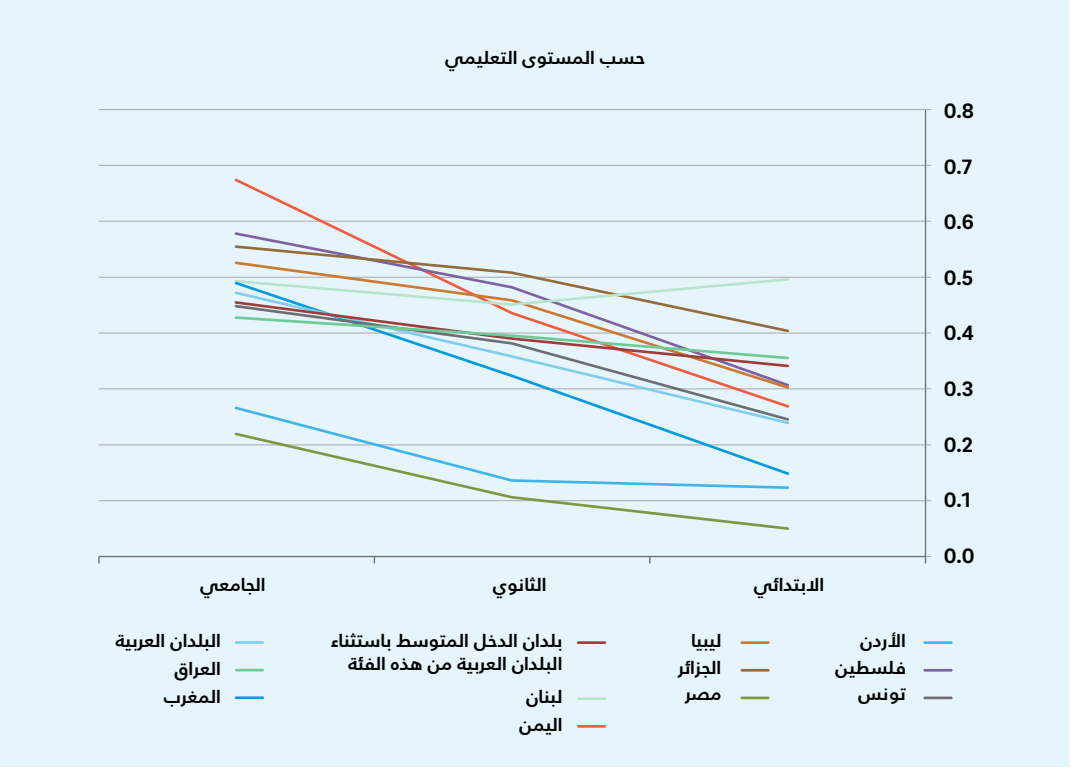

المصدر: حساباتُ فريق التقرير اعتمادًا على WVS 2014.

القيمة الأعلى تشير إلى مستويات أعلى من المشاركة المدنية.

الجدول 2.2 العلاقةُ بين الآراء بشأن السياسة، والفعاليةِ المدَنية، والتسامح، وبين السِّمات الفردية والقُطرية؛ في البلدان العربية وبقية العالم

	الأثر الكلي		الآثار الفردية				آثار البلد	
	الفجوة العالمية	الاتجاه الزمني	الشباب	التعليم	النساء	الدخل	الديمقراطية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
المشاركة المدنية	0	-/--	+/0	+/++	--/-	0	+	+
التظاهر	0	-/--	++/+	+/+	--/-	+/0	+	+
التصويت	-20	00/	-/--	+/+	-/0	+/+	0	0
الديمقراطية	-9	0/-	+/+	+/++	+/0	-/-	+	+
الإسلام السياسي	18	00/	-/+	-/--	+/+	+/+	0	-
التسامح الاجتماعي	-26	00/	00/	+/+	0 /0	0 /0	+	0
التسامح الديني	-24	00/	-/0	++/0	+ /+	+ /+	0	0

المصدر: حساباتُ فريق التقرير اعتمادًا على WVS 2014.

ملحوظة: عُرِّفت جميعُ المتغيّرات في الملحق الإحصائي. وعن النتائج من تحليل الانكفاء الخطّي باستخدام بيانات مسْح القِيَم العالمي؛ للتفاصيل، راجِع: آيكِن وديوان (2014). وتشمل البياناتُ عشرةَ بلدانٍ عربية في عام 2013 و76 بلدًا متوسطَ الدَّخل، وتتضمّن إجاباتٍ من نحو 40 ألفَ عربي و140 ألفَ مواطنٍ في بلدان الدَّخل المتوسط. والفجوةُ العالمية هي حدُّ نسبة العجز أو الفائض في الآراء العربية بالنسبة إلى الآراء العالمية؛ المعبَّر عنها كحصةٍ من الانحدار المعياريِّ العالمي في الردود العالمية؛ فيما تُشير كلُّ الإدخالات الأُخرى التي تتّخذ الرمز (x/y) إلى الانحدارين العربي والعالمي على التوالي بين الآراء وسِمات الفرد (شباب، متعلّم، نساء، مستوى الدَّخل) أو سِمات البلد (مستوى الديمُقراطية، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد)؛ و(++) يُشير إلى الكمية الأعلى من (+)، وبالمثل فإن (--) أقل من (-). وتُبنى الآثارُ في المنطقة العربية على عشرة بلدان، أما الاتجاهُ الزمني فيُقاس على أساس خمسة بلدانٍ فقط، بين عامَي 2008 و2013.

تُعتبر تأثيراتُ العُمر والتعليم هامةً في كل مكانٍ تقريبًا. فالشبابُ أكثرُ نشاطًا من كبارهم، وتأثيراتُ العُمر في المشاركة المدَنية أكبرُ في المنطقة منها في بقية أنحاء العالم. وللتعليم أثرٌ إيجابيّ، لكنْ في معدّلٍ أدنى ممّا هو في بقية العالم (راجِع الملحق 2، الجدول أ.3). وتأثيراتُ العُمر والتعليم ضخمةٌ في اليمن، كما يَبرز أثرُ التعليم بصورةٍ واضحة في المغرب (راجِع الشكل 2.9). وللعمر أثرٌ ضعيف في مصر، وهو أيضًا اتّساقٌ لمصر بشأن قِيَمٍ عدّةٍ أُخرى مثل التظاهر والمطالبة بالديمُقراطية؛ حيثُ للشباب وللكبار عادةً، خلافًا لما هو شائعٌ في بلدانٍ أُخرى، قِيَمٌ متماثلة؛ الأمرُ الذي يعكس ربّما قوةَ القِيَم العائلية.[32]

اِنطَوت المشاركةُ المدَنية إلى حدٍّ كبير على استعدادٍ أكبرَ للمشاركة في تظاهرات. وحتى بعدَ الانتفاضات، تظاهر العربُ بمعدَّلٍ يقارب المعدَّلَ العالمي، والمعدَّلَ العالمي لبلدان الدَّخل المتوسط؛ واحتل الشبابُ والمتعلمون مرتبةً أعلى من معدَّل بلدان الدَّخل المتوسط (الشكل 2.10). وأعلى هذه المستويات في الجزائر وفلسطين ولبنان وليبيا، وأدناها في مصر؛ فيما تَقرب تونس من المعدَّل العالمي. وثمّةَ آثارٌ قويةٌ جدًّا للعُمر والتعليم في جميع البلدان تقريبًا؛ حيث تُظهر مقارنةُ الموجات أن المشاركةَ في التظاهر ارتفعت بين الموجتين الرابعة والخامسة في عامَي 2000 و2008، لكنها انخفضت في الموجة السادسة عام 2013.

لماذا تجتذب التظاهراتُ والاحتجاجاتُ الفئةَ الأرفعَ تعليمًا؟ يرى راج ديساي وآخرون (2014) أن التظاهرَ، كآليةٍ مؤشِّرة إلى تفضيلاتهم، ينحو إلى كوْنه أكثرَ مصداقيةً في صفوف هذه المجموعة لأن تكلفةَ الفرصة الزمنية لهم عالية. ويَغلب أن يُعبِّر الشبابُ الأفقر والأقلُّ تعلُّمًا عن مظالمهم – عندما يفعلون ذلك – على نحوٍ أكثرَ عنفًا. ويبدو أن البياناتِ من المنطقة تتوافق باطِّرادٍ مع هذه الفرضية.[33]

لكنّ المشاركةَ المدَنية والسياسية، خارجَ التظاهرات، ضعيفةٌ بين الشباب. ففي عام 2014، كانت نسبةُ الشباب الذين تطوَّعوا وتبرّعوا بوقتهم لإحدى المنظمات أقلَّ من 9 في المئة في الأردن وفلسطين ولبنان والمغرب ومصر واليمن، لكنْ أكثرَ من 20 في المئة في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان. في عام 2015، كانت النسبةُ 10 في المئة فقط في تونس، و18 في المئة في موريتانيا؛[34] ويبدو أن أنظمةَ التدريس المحافِظةَ مسؤولةٌ عن ضآلة هذه المشاركة. فدعْمُ مشاركة اليافعين في شؤون المدرسة أو المجتمع المحلي خلال سنوات الدراسة، عندما تكون هُويتُهم السياسية في مرحلة التكوُّن، هو أحد أفضل السبُل لدعم المشاركة السياسية بين البالغين في المستقبل.[35]

لم يُترجَم استعدادُ الشباب للتظاهر إلى ميلٍ أشدَّ نحوَ استخدام صندوق الاقتراع بعد الانتفاضات؛ وفي الواقع أنّ الشباب، بالمقارنة مع غيرهم من السكّان، كانوا يفضّلون التظاهرَ على التصويت. فمن حيثُ التصويت، يتدنّى معدَّلُ كلّ بلدٍ في المنطقة كثيرًا عن المعدَّل العالمي (الشكل 2.10)، بين جميع الفئات العُمرية، مع وجود فجوةٍ بنحو 20 في المئة (الشكل 2.10 والجدول 2.2). والتصويتُ بين الشباب في بلدانٍ عدة متدنٍّ بالمقارنة مع مجمل السكّان، ما يَعكس عدمَ ثقتهم بالمؤسسات غيرِ الديمُقراطية. على سبيل المثال، كوَّن الشبابُ في أحدث انتخاباتٍ تونسية عام 2011 أعلى نسبةٍ من الناخبين الذين امتنعوا عن التصويت، مع 17 في المئة

الشكل 10.2 نسبةُ السكان الذين تظاهروا وصوَّتوا، بحسب الفئة العمرية

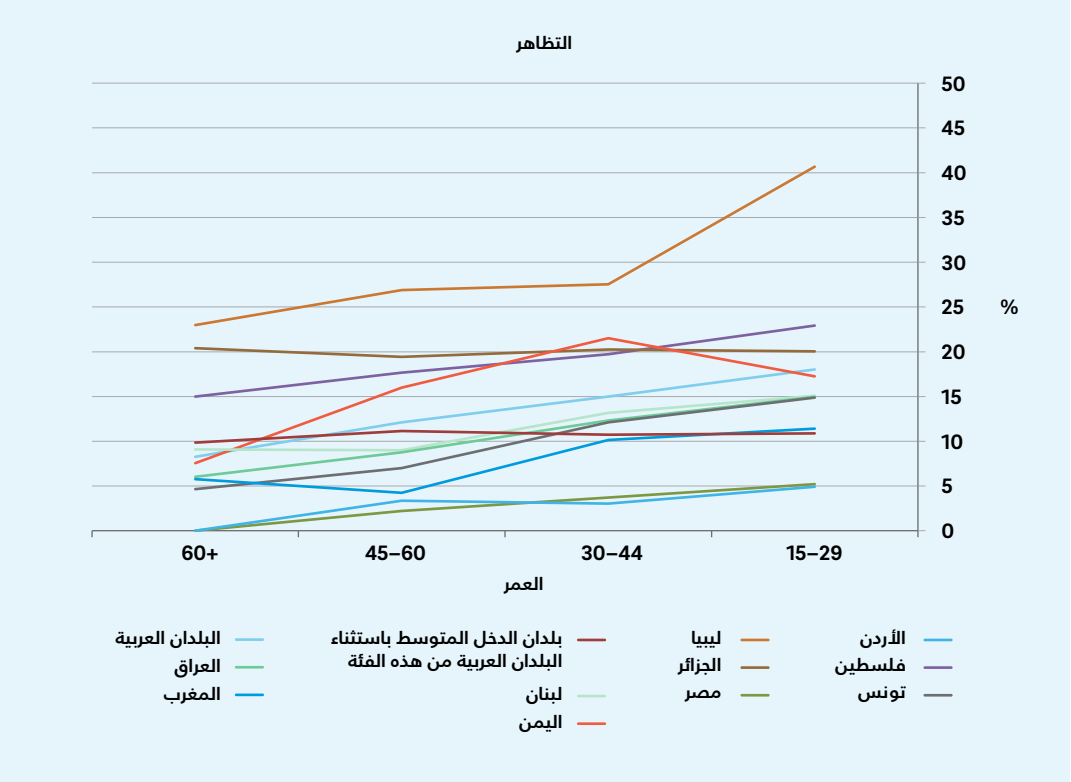

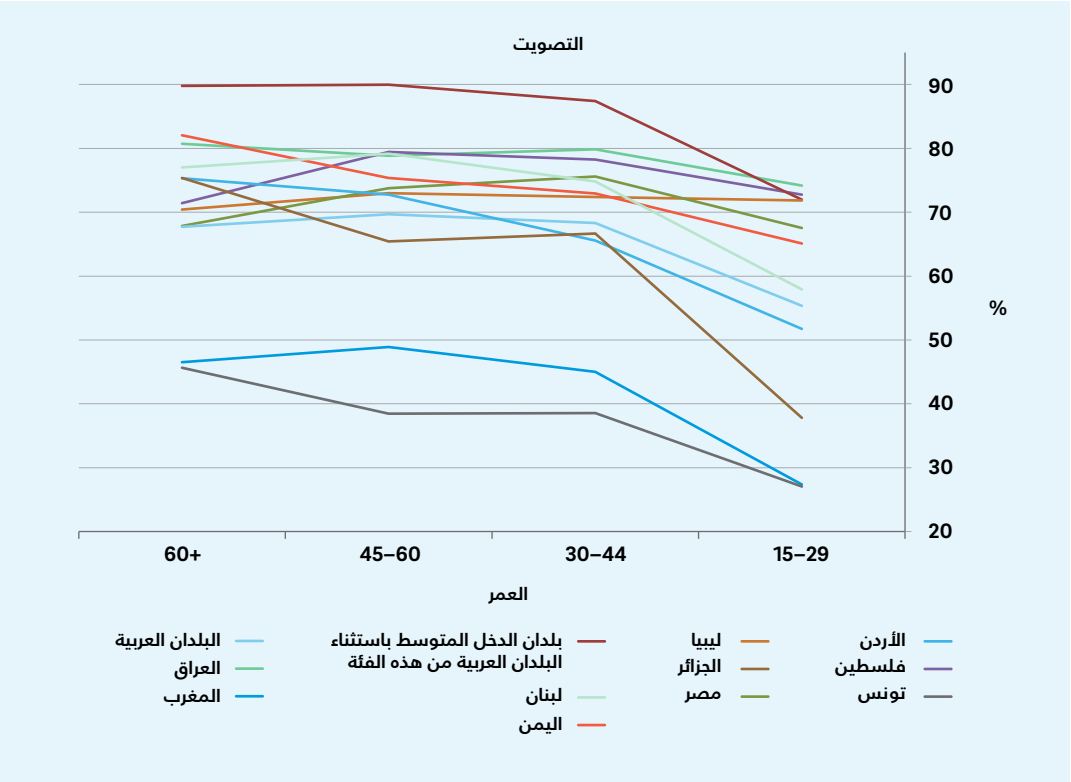

المصدر: حساباتٌ فريق التقرير اعتمادًا على WVS 2014.

الجدول 3.2 مؤشراتُ عوائقَ رسميةٍ أمام المشاركة المدَنية، بلدانٌ عربيةٌ مختارة، أحدثُ البيانات

	حرية التجمع	سن الاقتراع	سن الترشُّح		متوسط عمر الوزراء
	(نعم / لا، السن الأدنى لأعضاء الجمعية)	مجلس الشعب	البرلمان/ مجلس الشعب	المجلس البلدي	
الجزائر	نعم، 18، بترخيص	18	25	23	62
البحرين	...	20	20	...	...
جزر القمر	...	18	18	...	...
جيبوتي	...	18	23	...	...
مصر	نعم، لم تحدَّد، بترخيص	18	25	25	61
العراق	...	18	30	...	...
الأردن	...	18	30	...	...
الكويت	نعم، 21	21	30	30	...
لبنان	نعم، 20، بإشعار	21	25	25	62
ليبيا	...	18	25	...	...
موريتانيا	...	18	25	...	...
المغرب	نعم، غير محدَّد، الإشعار مطلوب	18	23	25	57
عمان	...	21	30	...	...
فلسطين	...	18	28	...	...
قطر	...	...	24	...	...
السعودية	نعم، 18	...	30	25	59
الصومال	...	...	25	...	...
السودان	...	18	21	...	...
سورية	...	18	25	...	...
تونس	نعم، 16، بإشعار	18	23	23	58
الإمارات	...	25	25	...	...
اليمن	...	18	25	...	...

المصدر: تجميعاتُ فريق التقرير من مصادرَ وطنيةٍ مختلفة. بيانات شباط/ فبراير 2015.

«...» = غير متوفِّر

فقط من التونسيين الذين تتراوح أعمارُهم بين 18 و25 عامًا سجَّلوا أنفسَهم للتصويت.[36]

تتَّسم بياناتُ مسْح القِيَم العالمي الممتدةُ على موجاتٍ عدّة بأنها محدودة؛ وتُظهر تزايدَ التصويت في مصر مع تزايُد التقارب بين الشباب والكبار، لكنْ مع تزايُدٍ في التباعد بين الأجيال في العراق والمغرب. ولا يبدو أن هناك عقباتٍ قانونيةً مهمة تَحول دون مشاركة الشباب رسميًّا في المجالس النيابية بالمنطقة؛ حيثُ السنُّ القانونية لحقّ الاقتراع 18 سنةً في أغلب البلدان العربية ذاتِ البيانات المتوفِّرة (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي ولبنان)، كما أن معدَّلَ العُمر للانضمام إلى عضوية مجلس النواب 26 سنة.[37] لكنْ على المستوى التنفيذيّ الحكومي، ثمّةَ تحيّزٌ على ما يبدو لصالح الأكبر سنًّا؛ إذ متوسِّطُ عمر الوزراء في بعض البلدان العربية 58 عامًا، ويبلغ أعلى مستوياته في لبنان: 62 عامًا (الجدول 2.3).

تظل المشاركةُ المدَنية والسياسية ضعيفةً بين الشباب في المنطقة بسبب مزيجٍ من القيود المؤسّساتيةِ والهيكلية تُعيق انخراطَهم الإيجابي في أنشطة المجال العام. وتشترك أكثرُ البلدان العربية في جملةٍ من الخصائص ونواحي التصوّر المؤسّساتية والتشريعية المشترَكة، تُميِّزها الحرياتُ المقيَّدة، والفجواتُ بين القانون والممارسة، والمشاركةُ المحدودة في السلطات؛ خصوصًا في قوانين الانتخاب وتلك المتعلقةِ بحُرّية تكوين الجمعيات. وهذه الأخيرةُ مسموحٌ بها في الدساتير وفي التشريعات الخاصة لأغلب البلدان العربية، بالإضافة إلى المادة 20 (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان («لكلّ شخصٍ الحقُّ في حرية الاشتراك

الشكل 11.2 دعمُ الديمقراطية بحسب المستوى التعليمي والفترة الزمنية

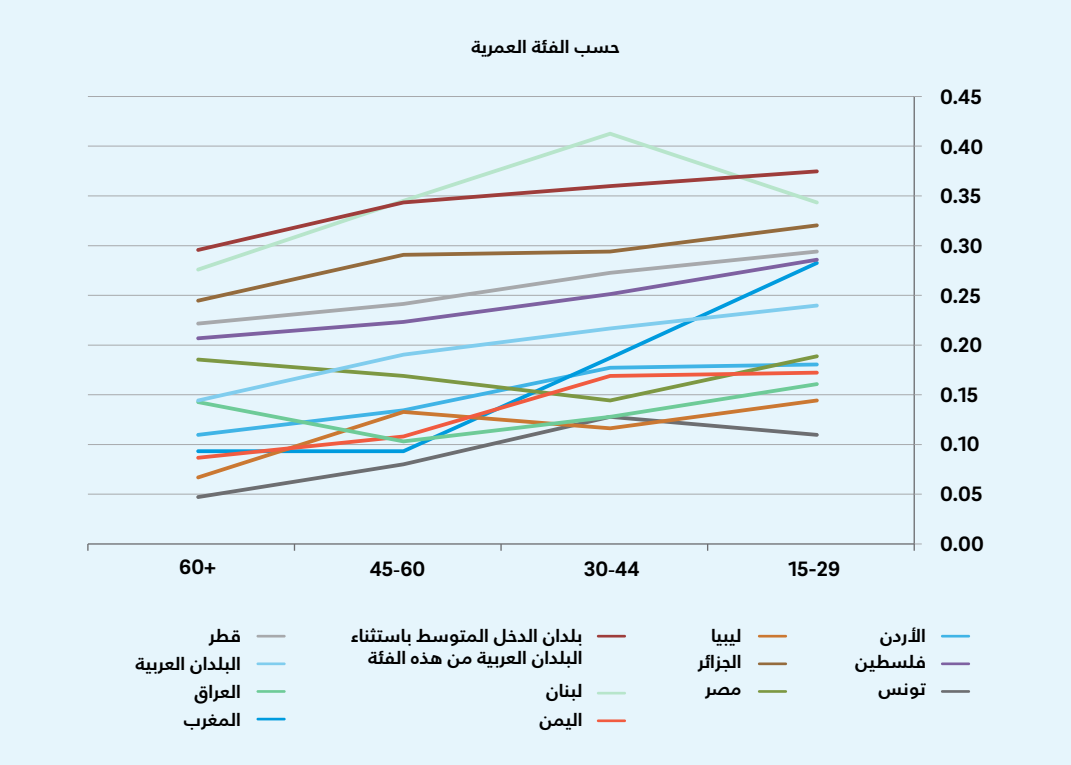

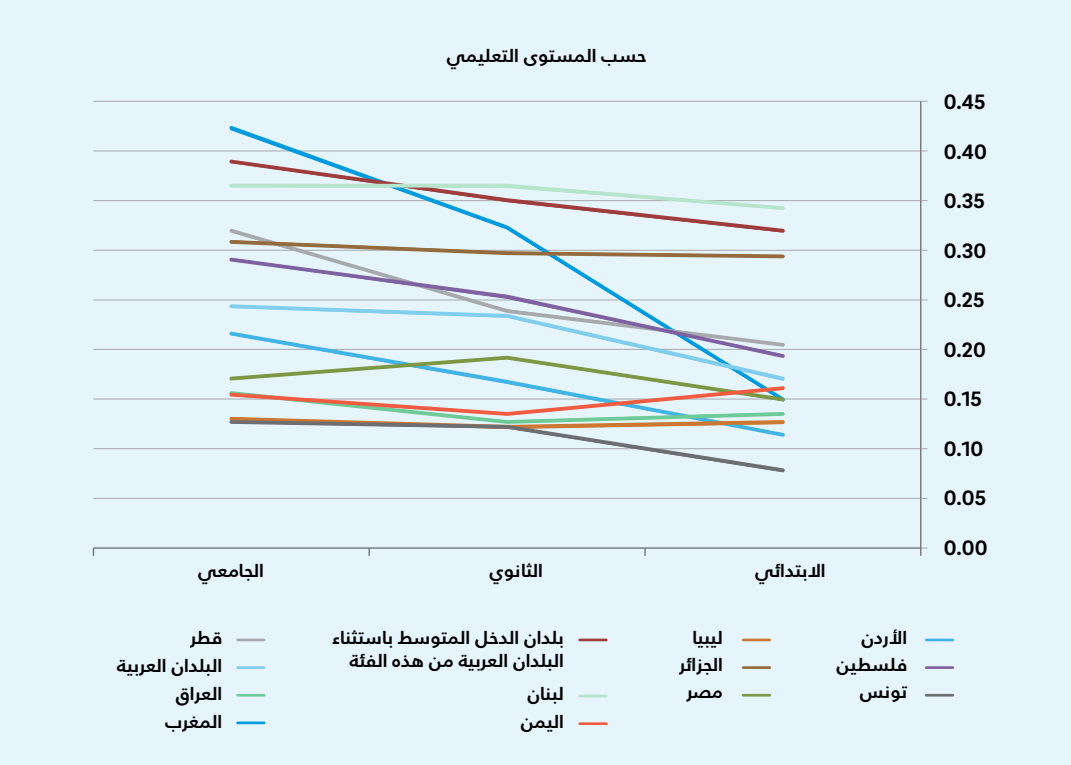

المصدر: حسابات فريق التقرير اعتمادًا على WVS 2014.

القيمةُ الأعلى تعني دعمًا أكبرَ للديمقراطية.

الشكل 12.2 الدعمُ للإسلام السياسي

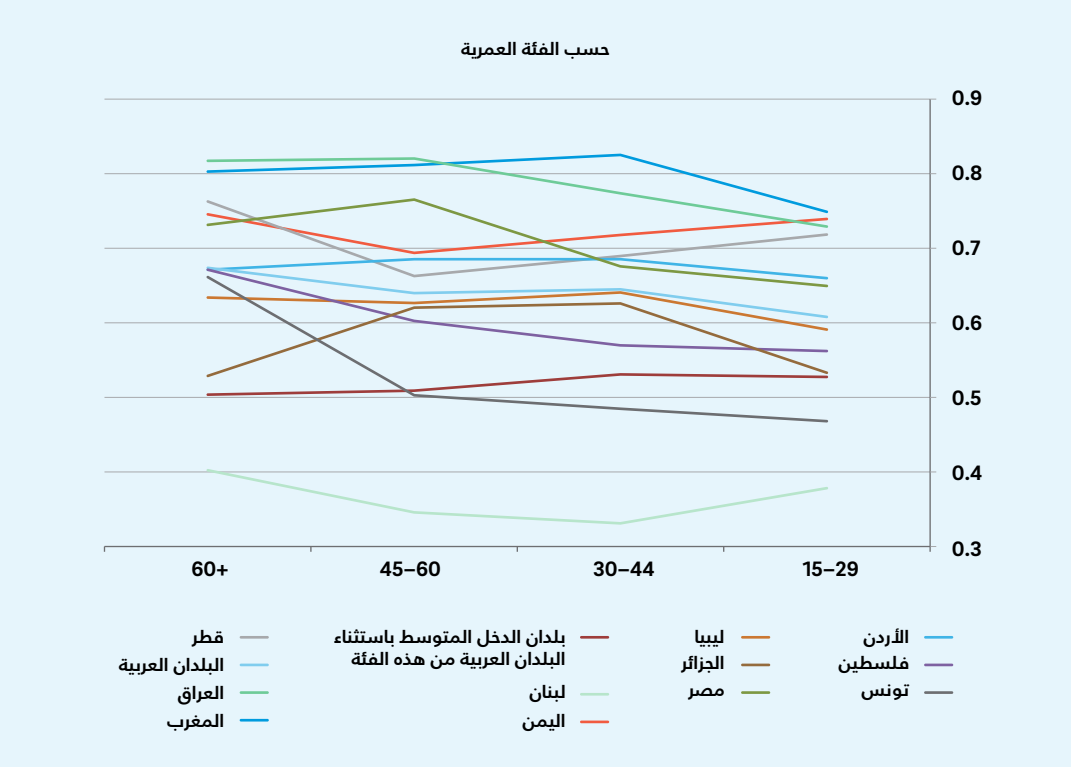

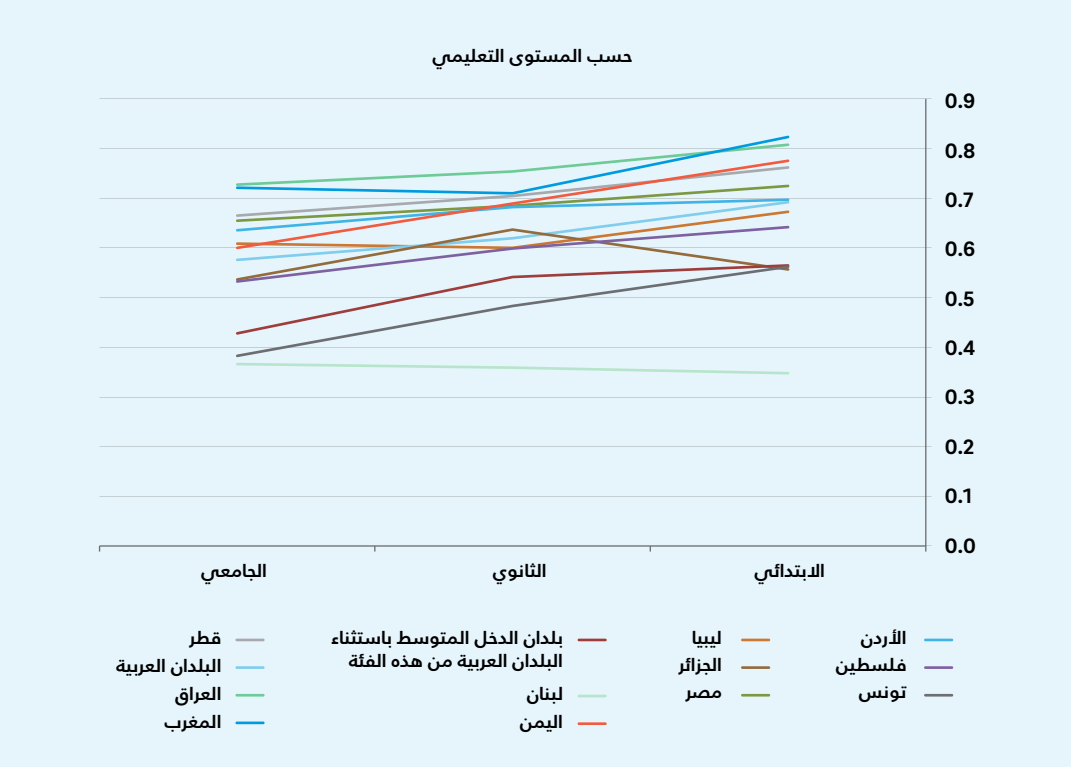

المصدر: حساباتُ فريق التقرير اعتمادًا على WVS 2014.

ملحوظة: تعني القيمةُ الأعلى تعاطفًا أكبرَ مع الإسلام السياسي.

في الجمعيات والجماعات السلمية»)؛ إلا أنّ الحكوماتِ غالبًا ما تَكبح التمتعَ بهذا الحق. وتتواتر حالاتُ الإبلاغ عن احتجازٍ وعن أعمال عنفٍ أُخرى تتناقض مع النصوص القانونية، بالإضافة إلى أن التصاريحَ لتأسيس جمعياتٍ والسماحِ بتظاهراتٍ تُمنح بصورةٍ انتقائية في أغلب البلدان العربية. وقد منحت الحربُ على الإرهاب، مثلًا، بعضَ الدول، سواءٌ بمراسيمَ صادرةٍ حديثًا للطوارئ أو من دونها، سلطةً مطلقَة لتقييد هذا الحقّ.

لا توجَد لدى بعض البلدان العربية قوانينُ لإنشاء جمعياتٍ أو أحزابٍ سياسية، ما يجعل تأسيسَ هذه الهيئات أمرًا غيرَ قانوني. وفي بلدانٍ عدّة، يكون الأفرادُ الراغبون في تكوين جمعيةٍ رهنَ قراراتٍ اجتهادية من السلطة المانحة التي تُسيء استخدامَ لغة النصّ القانونيّ الغامضة لحظر جمعياتٍ أو لإغلاق منظماتٍ غيرِ حكومية.

بانعدام المنافسة السياسية الحقيقية، ووجودِ أحزابِ معارَضةٍ مهمّة، وهيئاتٍ قضائية وتشريعيةٍ مستقلّة، ومع ضيق المساحة المتاحة لوجود منظماتٍ مستقلّة من المجتمع المدني، يُصبح الإقدامُ على ممارسة النشاط السياسيّ والمدَنيّ، بشكلٍ غير تقليديّ ومضطرب، مستهويًا لمشاعر الكثيرين. فطَيفُ قنوات المشاركة غيرِ التقليدية أو غير الرسمية حافلٌ بالتنوع، من الفاعلية النشِطة عبر منابر وسائط الإعلام الاجتماعي إلى الفعل العنيف المتطرف. وفي حين أثبتت منابرُ الإعلام الاجتماعي قدرتَها الإيجابية على حشد الشباب، فمن الواضح أنّ الرّاديكاليةَ العنيفة ذاتُ آثارٍ كارثية.

الدعمُ للديمقراطية

يمكن قياسُ تفضيل النظام الديمُقراطي باستخدام مسْح القِيَم العالمي الذي يطلب من المستطلَعة آراؤهم تصنيفَ همومهم الرئيسية بشأن الحَوكمة الديمُقراطية والحكمِ القوي.[38] وقد بيّنت استطلاعاتُ الرأي عشيةَ الانتفاضات أن العرب، بالنسبة إلى بقية العالم، أقلُّ رغبةً نسبيًّا في نظامٍ أكثرَ ديمُقراطية، بفجوةٍ تبلغ 9 في المئة.

في جميع البلدان تقريبًا، للشباب والأرفع تعليمًا تفضيلٌ أكبرُ للديمُقراطية (الشكل 2.11). وآثارُ العُمر، وفقًا لتحليل الارتداد، أقوى من آثار التعليم؛ كما أن المواطنين الأصغرَ سنًّا يؤيّدون القِيَمَ الديمُقراطية أكثرَ من كبارهم بطرقٍ مماثلة لما تُظهره الاتجاهاتُ العالمية. غير أن الآثارَ الإيجابية للتعليم في زيادة تحبيذ الديمُقراطية في المنطقة أقلُّ بكثيرٍ منها على الصعيد العالمي (الجدول 2.2)؛ وهو انعكاسٌ آخرُ لطبيعة النظام التعليمي المحافِظة. أما الناسُ الأكثرُ ثراءً، كأمثالهم في العالم (مع الضبط لمستويات التعليم)، فهُم أقلُّ تحبيذًا للديمُقراطية.[39] وكما هو الحال في بقية بلدان العالم، فإن الرغبةَ في الديمُقراطية ترتبط إيجابيًّا بمستوياتٍ مرتفعة للتعبير عن الذات.

تأثّر دعمُ الديمُقراطية على نحوٍ عميق بتغيّراتٍ سياسيةٍ حديثةِ العهد. ومع أن تفضيلَ الديمُقراطية ارتفع منذ الانتفاضات، أظهرت بلدانٌ عديدة تأثيراتٍ مركّبةً حادّة، حيثُ يتناقص التفضيلُ بين الأرفع تعليمًا والأكثرِ رفاهيةً، لكنه يرتفع بين المواطنين الأفقر.[40] والتراجعُ الملموس بين الأرفع تعليمًا الذين كانوا المناصرين الرئيسيين لتغييرٍ يُؤدّي إلى الانتفاضات يُمكن أن يُعزى إلى التخوف من الفوضى أو من سياسات توزيع الثروة التي قد تتّبعها حكوماتٌ منتخَبةٌ ديمقراطيًّا تُهيمن عليها مصالحُ الفقراء.

مع أن التركيزَ كان على سياسات الهُوية، فإن تفحُّصًا للآراء يكشف أنّالاستقطابَ الاجتماعيّ حول قضايا طبَقية، وبخاصةٍ في تونس ومصر والمغرب واليمن، اتّسع بحلول عام 2013.[41] وهناك

الشكل 13.2 مؤشرُ النزعة القومية العَلْمانية (متوسط إجمالي السكان)

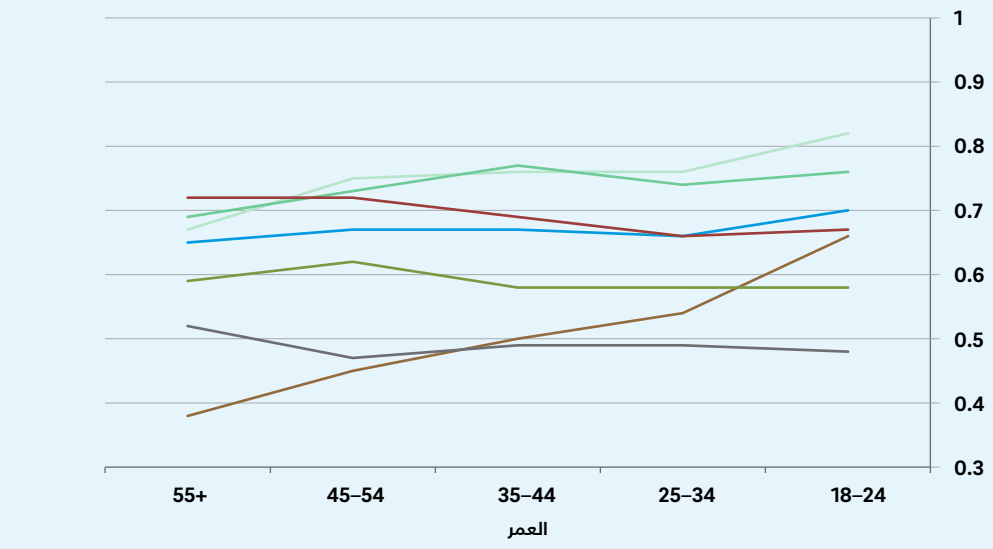

ملحوظة: المعدّلاتُ الوطنية للبلدان الخمسة التي تشملها دراسةُ معدّل و دي يونغ (2014) – تونس والسعودية والعراق ولبنان ومصر، إلى جانب بلدَي المقارنة، باكستان وتركيا - صُمِّمت بحسب العُمر.

تساؤلٌ مطروحٌ عمّا إذا كان الانحسارُ في مساندة الديمُقراطية بين الأغنى والأرفع تعليمًا موَقّتًا، أم أنه سيتطاول على المدى البعيد ويتزايد ارتباطُه بصراعٍ طبَقي.[42]

الدّعمُ للإسلام السياسي

في النصف الثاني من القرن العشرين، صار فصلُ الدِّين عن الدولة من أكثر القضايا إثارةً للجدل والخلاف بين أنصار الحركات السياسية الإسلامية وأتباعِ الأيديولوجيات السياسية العَلْمانية. واعتبارًا من أواخر التسعينيات، عدّلت بعضُ الجماعات ضمنَ النطاق الأوسع لأحزابٍ تتبنّى الإسلامَ السياسي، مثل الإخوان المسلمين في مصر وحزبِ العدالة والتنمية في المغرب، رسائلَها السياسيةَ والاجتماعية وبدأت تشارك في عمليةٍ ديمُقراطية.[43]

لكنْ بحلول عام 2012، أدّت الهيمنةُ المبكِّرة لهذه الحركات إلى ردِّ فعلٍ عكسي، ما نجم عنه استقطابٌ اجتماعيٌّ متنامٍ حول دور الدِّين في السياسة. ويُتيح مسْحُ القِيَم العالمي قياسَ مدى المساندة للدِّين في النشاط السياسي بسؤالٍ عمّا إذا كان «على الزعامات الدِّينية أن تتولّى في آخر الأمر تفسيرَ القوانين»[44]. وانخفضت المساندةُ للإسلام السياسي بين المستجوَبين خلال الموجة السادسة لمسْح القِيَم العالمي في كلّ بلدان العيّنة (باستثناء ما بين الأكبرِ سنًّا في المغرب)، مع تباعُدٍ متزايد بين الجماعات الصغرى والكبرى في العراق ومصر (الشكل 12.2). لكنْ بمُوازاة ذلك، صارت المواقفُ إزاء الدِّين أيضًا أكثرَ استقطابًا، وبصورةٍ أشدَّ ممّا هي عليه في أيّ منطقةٍ أُخرى في العالم؛ فيما تونس والجزائر ومصر، وحتى اليمن، منقسمةٌ للغاية بين جماعاتٍ ذاتِ شعورٍ قوي، وإنْ كان مختلفًا، تجاه الدِّين والسياسة. وقد طمَس التركيزُ السياسي على قضايا الهُوية، خصوصًا في سياق إعداد دستورٍ جديد في كلٍّ من تونس ومصر، الحاجةَ إلى إيجاد حلولٍ معقولةٍ سياسيًّا للتحدّيات الاقتصادية التي تواجه هذين البلدين.

حتى في عام 2013، كانت معارضةُ الفصل بين الدِّين والسياسة أكثرَ بروزًا منها في بقية العالم، مع فجوةٍ بين الطرفين تبلغ 18 في المئة (الجدول 2.2).[45] ويبرز لبنانُ وحدَه على نحوٍ واضح، مع ما يقرب من 75 في المئة من السكّان أكثرَ عَلمانيةً من المعدَّل العالمي لبلدان الدَّخل المتوسط؛ فيما تُعادل تونس المعدَّلَ العالمي لتلك البلدان. والمشاعرُ الإسلامية هي الأقوى في العراق ومصر والمغرب، وبعدَها الأردن وقطر وليبيا واليمن؛ وهي جميعُها فوق المعدَّل العربي (وهو بدوره أعلى بكثيرٍ من المعدَّل العالمي لبلدان الدَّخل المتوسط).

تميل المشاعرُ القوية بشأن الإسلام السياسي إلى الارتفاع مع التقدّم في العُمر، وإلى الانخفاض مع تزايُد التحصيل العلمي؛ عدا بعض الاستثناءات. فمن المرجّح أن يدعم الأفرادُ الأصغرُ سنًّا الأشكالَ العَلمانية للحكومات، وتتّسع الفجوةُ بين جيلَي الشباب والأكبرِ سنًّا على نحوٍ خاصّ في تونس. على نقيض ذلك، الشبابُ في الأردن واليمن هم أكثرُ ميلًا إلى الإسلام السياسي من كبارهم (الشكل 2.12)؛ وفي العراق والمغرب، أعرب ما يقرب من 80 في المئة من كبار السنّ عن تأييدهم لدولةٍ غيرِ عَلمانية. ويدعم الأفرادُ الأرفعُ تعليمًا العَلمانيةَ أكثرَ ممّا يدعمها ذَوو مستويات التعليم المتدنية. لكنّ آثارَ التعليم التحرُّرية، هنا أيضًا، مكبوتةٌ بالمقارنة مع التجربة العالمية (الجدول 2.2).

5.2 المجتمع – الهُوِيةُ الوطنية والتسامحُ بشأن الاختلافات

لدعم تحوّلٍ نحو تحقيق مجتمعاتٍ أكثرَ اندماجيةً وديمُقراطية، يحتاج التعبيرُ الأكبرُ عن الذات إلى الارتباط بقِيَم أُخرى، مثلِ التماهي مع الدولة القومية، وقبولِ الحقوق لجميع المواطنين. فقِيَمُ التعبير عن الذات التي لا تساندها قواعدُ ومؤسساتٌ سياسيةٌ مؤاتية قد تؤدّي إلى سُلوكٍ غير ملتزم ذاتيّ الإرضاء لا يُعزّز التقدمَ الاجتماعيّ، أو إلى أيديولوجياتٍ طُوباوِية من دون جذورٍ شعبية.[46] ويعني غيابُ التسامح تجاه الاختلافات الاجتماعية والدِّينية أن الديمُقراطيةَ قد تكون مرتبطةً بطغيان الأكثرية؛ وهو احتمالٌ غالبًا ما دفع جماعاتٍ اجتماعيةً أُخرى وأفرادًا تقدُّميين اجتماعيًّا إلى الالتزام بالصفقة الأوتوقراطية التي تتضمّن قمعًا معتدلًا في مقابل الأمن.

الهُوية العَلمانية

في نحو العام 2013، عرَّف مزيدٌ من الأفراد في البلدان العربية أنفسَهم بمصطلحاتٍ قومية أو عَلْمانية، لا بمصطلحاتٍ دينية، مع أن الانتماءَ الدينيَّ لا يزال شائعًا في بعض البلدان. فأساسُ الهُوية – أكانت أمّةً أو عِرقًا أو دِينًا – إحدى أكثر المسائل المتنازع عليها في المنطقة العربية على مدى قرن. ففي خلال فترة القومية الإقليمية لأوائل القرن العشرين التي أنتجت أنظمةً قومية في إيران وتركيا ومصر بين عامَي 1919 و1925، كان الوطنُ يُعتبر أساسَ الهُوية؛ بالمُغايَرة مع القومية العربية التي شكّلت الأيديولوجيةَ الرسمية لأنظمة حكمٍ استولت على السلطة في سورية والعراق وليبيا ومصر بين عامَي 1952 (في مصر) و1969 (في ليبيا).

بعضُ التماهي مع الدولة القومية متطلَّبٌ لتنمية مفهوم المواطَنة بحيث تصبح الدولةُ المجموعةَ الاجتماعيةَ المرجعية لتغذية المواقف السياسية؛ وعندئذٍ تساعد المواقفُ على تشجيع مشاركة المواطن في البلد.[47] وقد أعدّ منصور مُعدِّل وجُولي دي يونغ (2014) استبيانًا – استُخدِم في خمسة بلدانٍ عربية – للتعرّف على أساس الهُوية بصورةٍ أعمق، بقياس الاختيار بين كيْنوناتٍ عدّة يُعرِّف الناسُ أنفسَهم بها.[48] وفي بلدانٍ تتوفّر فيها بيانات، باستثناء تونس، يُعرِّف مزيدٌ من الناس أنفسَهم بمصطلحاتٍ عَلمانيةٍ قومية أكثرَ ممّا هي دينية (الشكل 2.13)؛ في حين أنّ ثمّةَ أقلّيةً صغيرة لا تُعرِّف نفسَها إلّا بالأصل الإثني، مثلِ عربيّ أو كُرديّ.

يُوفِّر نموُّ التماهي مع الدولة القومية طرائقَ مهمة للتعامل بصورةٍ أكثرَ فاعلية مع التوترات المختلفة في المنطقة لسببين أساسيَّين. الأول، أن شدةَ التديّن ليست المحدِّدَ الرئيسي للتماهي، ما يعني أن القضايا الاجتماعيةَ–السياساتية المتجذّرةَ في الدِّين

الشكل 14.2 التسامحُ الاجتماعيُّ والدِّيني بحسَب الفئة العُمرية (الموجة السادسة)

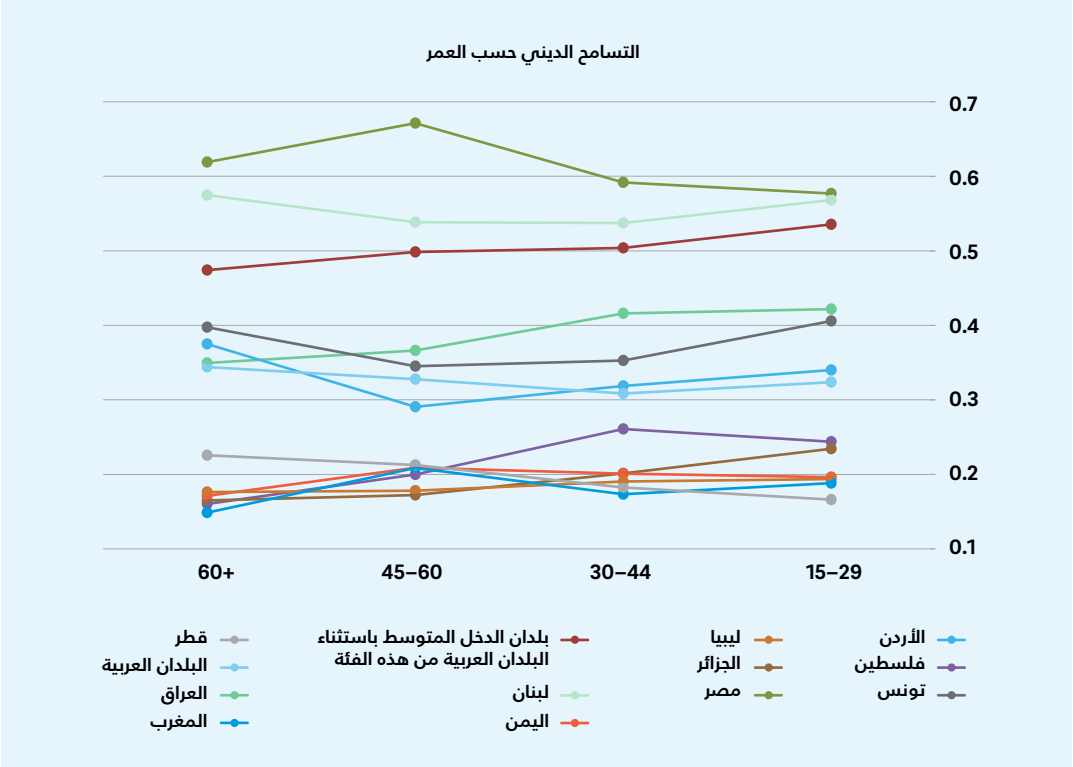

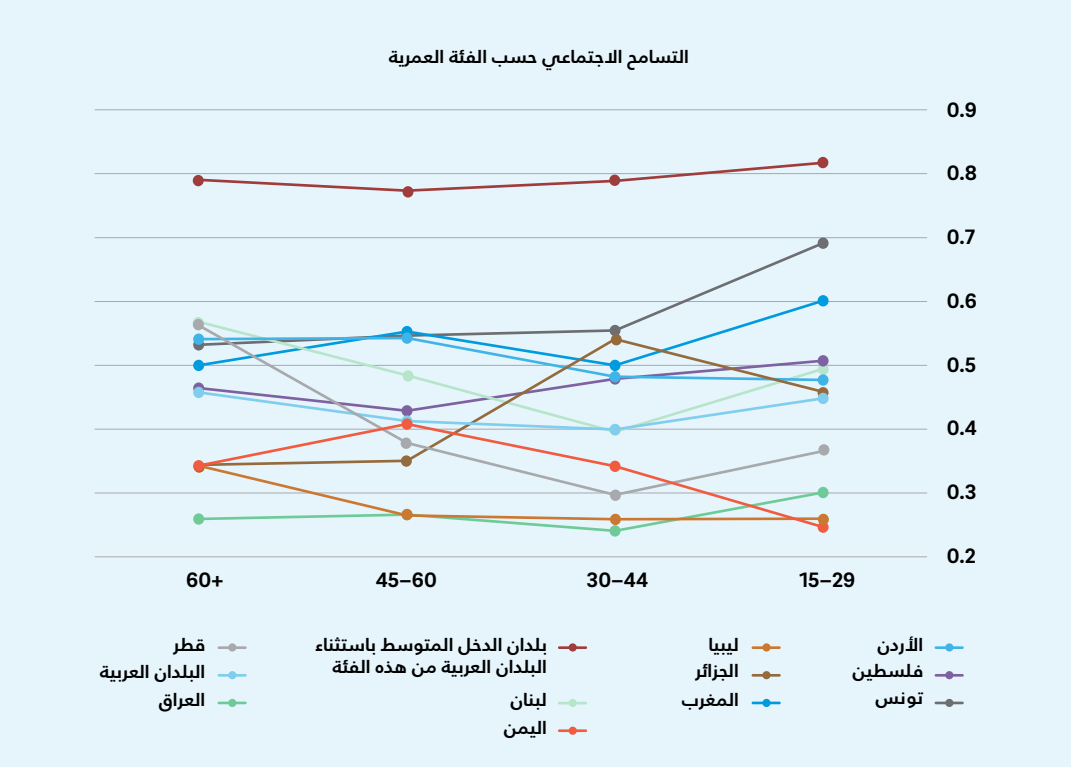

المصدر: حساباتُ فريق التقرير اعتمادًا على WVS 2014.

ملحوظة القِيَمُ الأعلى تُشير إلى تسامُحٍ أكبر.

ينبغي حلُّها على المستوى القُطري، وأن ارتباطَ الأحزاب بحركاتٍ عابرة للحدود القومية لن يفهمها أكثرُ المواطنين بوصفها تصرّفاتٍ سياسيةً مشروعة. على سبيل المثال، يتماهى السعوديون في غالبيّتهم مع وطنهم بدلًا ممّا يتماهَون مع دِينهم (الشكل 2.13). من جهةٍ أُخرى، تعتبر أغلبيةٌ من المستجوَبين في تونس أنفسَها مسلمةً في المقام الأول، على الرغم من تَشارُكها في توجُّهٍ ليبراليّ نسبيًّا إزاء العديد من القضايا الأُخرى. وليس واضحًا سببُ كوْن الهُوية الوطنية أضعفَ في تونس ممّا هي عليه في أكثرِ البلدان الأُخرى، غير أن ذلك قد يرتبط بالحجم الصغير للبلد وتجانُسه العِرْقي؛ الأمرُ الذي يجعل مثْلَ هذا التماهي أقلَّ تهديدًا للنظام الاجتماعي.

السببُ الثاني، أن الانتفاضاتِ اختُبِرت في بعض البلدان كحركاتٍ تأسيسيةٍ قومية، مولِّدةً رؤيةً لدولةٍ قومية تستهوي المواطنين وتُبعدهم عن أُطُرٍ مرجعية أو أيديولوجيّاتٍ سياسية أُخرى تتمدّد إلى ما أبعدَ من الحدود الجغرافية للبلدان.

لا تدفع التجانساتُ والتوتراتُ العِرقية، كما في العراق ولبنان، الناسَ تلقائيًّا إلى التماهي مع عِرْقهم. فهذان البلدان، الواقعانِ في قبضة التوتّرات بين الجماعات، يُسجِّلان أعلى المستويات بشأن القومية العَلمانية؛[49] وهذا لا يعني أن الانقساماتِ العِرقيةَ غيرُ مهمة، بل يعني بدلًا من ذلك أنها لا تُفضي مباشرةً إلى تماهٍ عِرقي. من هنا، فإنّ التماهيَ ليس ظاهرةً سيكولوجيةً خالصة تعكس توتّراتٍ عِرقيةً، لكنه بالأحرى نتيجةُ قرارٍ أكثرَ تبصّرًا يتّخذه الأفرادُ بشأن نوع بنْية الحَوكمة التي يمكن أن تنجح في بيئتهم المحدَّدة.

على سبيل المثال، تُبيّن دراسةُ مُعدِّل و دي يونغ (2014) أنّ في لبنان مستوًى صارخًا من النزعة الطائفية التي لا علاقةَ لها بالتعليم أو العُمر، ما يعكس انشقاقًا عميقًا بين السُّنّة والشيعة. فنَحوُ 80 في المئة من السُّنّة والشيعة على السواء يثقون بإخوانهم في الدِّين 'إلى درجةٍ كبيرة'، بينما يَثق 30 في المئة فحسْب بمنتَمين إلى طوائفَ وديانات أُخرى بالقدْر نفسِه. لكنّ أغلبيةً كبيرة من اللبنانيين تعتبر نفسَها لبنانيةً في المقام الأول، حتى وإن أظهرت النتائجُ أن اللبنانيين أنفسَهم لا يفتخرون بقوميّتهم.[50] ويدلّ ذلك بالتأكيد على المعرفة بأن الانشطارَ إلى بلدانٍ عدّة على أُسسٍ عِرقية ليس أمرًا جذابًا، رغم الانقسامات والتوترات العِرقية المعروفة، وهو شعورٌ يمكن أيضًا أن يَصف السكّان العراقيين.

التسامحُ الاجتماعيُّ والدِّيني

تَبرز المنطقةُ بين بلدانٍ أُخرى في العالم تماثلها في مستوى التنمية أساسًا بسبب مستوياتها العالية من التعصّب الاجتماعيّ والدِّيني. فالتسامحُ قيمةٌ جوهرية في المجتمعات التعدّدية، وحجرُ زاويةٍ لأنظمةٍ أكثرَ ديمُقراطية،[51] ويُقاس بمجموعتين من الأسئلة في مسْح القِيَم العالمي؛ إحداهما اجتماعيةٌ والأُخرى دِينية. تعتمد الأُولى على سؤالٍ يستفسر عن القبول بأنواعٍ مختلفة من الجيران، بمن فيهم رجلٌ وامرأة يعيشان معًا من دون زواج أو أشخاصٌ ينتمون إلى عرقيةٍ أو قوميةٍ أو لغةٍ مختلفة. وتُركِّز الثانية على أسئلةٍ عن أخلاقية دياناتٍ مختلفة، وما إذا كان ينبغي تعليمُها كلُّها في المدارس.

ثمّةَ هوّةٌ واسعة بشأن التسامح بين المنطقة وأرجاء العالم الأُخرى، 26 في المئة في المجالات الاجتماعية و24 في المئة في المجالات الدِّينية (الشكل 2.14؛ وكذلك الجدول 2.2)؛ لكنّ لبنانَ ومصر، بوصفهما أكثرَ تنوّعًا من الناحية الدينية، يُسجّلان معدَّلاتٍ أعلى من المعدَّل العالمي؛ ما يُوحي بأنّ التعدُّديةَ تُعزِّز التسامح. وفي المعدَّلات عبرَ البلدان والسكّان، لا يَبدو الشبابُ أكثرَ تسامحًا من الكبار في السنّ؛ وهُم في الواقع أقلُّ تسامحًا دينيًّا (الجدول 2.2). لكنْ من الواضح أن هناك أثرًا إيجابيًّا ومهمًّا للتعليم في المنطقة، أكبرُ حتى ممّا هو عليه في بقية العالم؛ وهو أحدُ أكثر جوانب التعليم المفيدة التي وُجِدت حتى الآن. فبعضُهم من هذا الجيل متسامحون إلى حدٍّ كبير، ربما لأنّ لحظاتٍ تاريخيةً تحديدية حدثت إبّانَ مرحلتهم التكوينية؛ على سبيل المثال، أفرادٌ أردنيون وتونسيون أكبرُ سنًّا، وعراقيون وفلسطينيون أصغرُ سنًّا وأرفعُ تعليمًا. ولم يحدث تقدّمٌ يُمكن تمييزُه بشأن التسامح الاجتماعيّ والدِّيني منذ عام 2000 في بيانات مسْح القِيَم العالمي، بما في ذلك التقدمُ بين الشباب.

هذا القصورُ الإقليميُّ الواسع والافتقارُ إلى التقدم في قِيَم التسامح مقلقانِ بشأن مستقبل الديمُقراطية في المنطقة. فالتسامحُ الاجتماعيُّ والدِّيني يرتبط إيجابيًّا بالتعبير عن الذات والرِّضا عن الحياة، بينما يرتبط التسامحُ الدِّيني سلبيًّا بالالتزام الديني والطاعة (الجدول 2.1)؛ كما يرتبط التسامحُ إيجابيًّا بمساندة الديمُقراطية وسلبيًّا بدعم الإسلام السياسي.

الهوامش

1 Inglehart and Welzel (2010); Yates and Youniss (1998); Burke and Stets (2009).

2 Moaddel and DeJong (2014).

3 Cammett and Diwan (2013).

4 Arvizu 2009.

5 Zaatari 2014.

6 Inglehart and Welzel 2010.

7 Alesina and Giuliano 2007.

8 Herrmann and others 2009.

9 Sen 1999.

10 Inglehart and Welzel (2010). تبيّنَ علماءُ الاجتماع مثلَ هذه النزعات التحديثية بصورةٍ مبكّرة بدءًا من دوركهايم الذي تحدّث عن الانتقال من نطاق "جماعات الضرورة" إلى "الانتماءات الانتقائية" كجزءٍ من سيرورة تحريرية تخفّف القيودَ الاجتماعية على الخِيار الإنساني وتعزّز الإحساسَ بالاستقلال الذاتي.

11 Inglehart and Welzel 2010.

12 Moaddel and de Jong 2014.

13 Fargues 2003.

14 Bennett 2012; Arvizu 2009.

15 Issam Fares Institute 2011; Norris 2012.

16 Arab Social Media Report 2015, p. 8.

17 ASDA'A 2013.

18 لأغراض المقارنة على الصعيد العالمي، استُحدِث في سياق مسْح القِيَم العالمي (الذي شمل 35 بلدًا)، قياسٌ تجميعي لبلدان الدَّخل المتوسط كمعدَّلٍ غيرِ موزون لجميع البلدان من هذه الفئة.

19 قد يُثير ذلك الدهشةَ في حالة مصر، بالنظر إلى كل الأخبار عن آثار شبكات التواصل الاجتماعي في انتفاضة عام 2011. غير أن ذلك يؤكّد أيضًا حقيقةَ أن هذا معدَّلٌ وطني – فلَرّبما كان الشباب في أحياءٍ معيّنة من القاهرة، ولكن ليس في جميع أرجاء مصر، على درجةٍ عالية من التواصل الإلكتروني.

20 Zaatari 2014.

21 Issam Fares Institute 2011.

22 For a review of family law, see Zaatari (2014).

23 Rizzo, Abdel-Latif and Meyer 2007.

24 Alexander and Welzel 2011; Moghadam 2004.

25 في مؤسسة غالب، يُبنى المؤشرُ على السؤالين نفسيهما في مسح القِيَم، لكنّ الثالثَ مختلفٌ ويسأل عمّا إذا كان ينبغي السماح للنساء بطلب الطلاق.

26 Alexander and Welzel 2011.

27 Zaatari 2014.

28 Esmer 2003; Norris and Inglehart 2002.

29 Burke and Stets 2009.

30 Norris 2012.

31 Desai, Olofsgård and Yousef 2014.

32 Beissinger, Jamal and Mazur 2012; Diwan 2015.

33 ينسجم ذلك أيضًا مع نتائجَ سابقةٍ تشير إلى أن الناسَ غيرَ السعداء لا يُظهرون إلا القليلَ من شعورهم بذلك.

34 Gallup 2015.

35 Yates and Youniss 1998.

36 Chekir 2014.

37 لمزيدٍ من المعلومات، راجِع صحائف سياسات الشباب (بحسَب البلد) على موقع http://www.youthpolicy.org.

38 للتفاصيل، راجع الملحقَ الإحصائي.

39 يرى ديوان (2013) أن الطبقةَ الوسطى أدّت دورًا محوريًّا في انتفاضات 2011 لأنها كانت نقطةَ التقاطع بين قوى المظالم التي يعانيها الفقراءُ بصورة خاصة وقوى التطلعات التي تعتمل في نفوس المتعلمين على نحوٍ خاص.

40 Al-Ississ and Diwan 2014b; Robbins and Tessler 2014.

41 Al-Ississ and Diwan 2014a.

42 نُظر الجَمَل (2013) الذي يرى أن العربَ يريدون اقتصادَ السوق ولكن مع إعادة التوزيع.

43 في الوقت نفسه، تقهقرت حركاتُ التمرد بعد أن تعرضت للقمع العنيف في تسعينيات القرن الماضي. ومن هنا، فإن اعتدالَ الإسلام السياسي ربما مهّد السبيلَ لالتصاق الطبقة الوسطى بالديمقراطية، بتقليل مخاوفها من أن الحكومةَ المنتخبة قد تتبنّى سياساتٍ اجتماعيةً محافظة.

44 Al-Ississ and Diwan 2014a.

45 طُرحت هذه الأسئلةُ في جميع البلدان التي شملها مسْحُ القِيَم العالمي، وكان المقصودُ بالسلطة الدينية تلك التي تخصّ ديانةَ المستجوب.

46 Zaatari 2014.

47 Sherrod 2003.

48 تشمل هذه ما إذا كان الأشخاصُ يُحدّدون هُويتَهم على أساس الجنسية، أم العِرق، أم الدِّين. وقد طُرحت الأسئلةُ المتعلقة بالهُوية في دراسة معدّل و دي يونغ (2014) بطريقتين مختلفتين: ترتكز الأُولى على الهُوية الفردية، والثانيةُ على الانتماء الجماعي. ووُضع بعد ذلك مؤشرٌ للانتماء العَلماني باستخدام هذين المتغيرَيْن كليهما.

49 يمكن تفسيرُ التنوع الإثني في الشرق الأوسط بالآليات التي ترعرعت على مدى قرون في ظل نظام الملّة العثماني. يُضاف إلى ذلك أن الفترةَ الاستعماريةَ القصيرة قد خلّفت آثارًا عميقة في بعض البلدان؛ إذ أسبغت الامتيازاتِ على بعض الجماعات، ورسمت الحدودَ في كثير من الحالات، وأثّرت في المراحل الأُولى لبناء الدولة القومية بعد الاستقلال في أربعينيات القرن العشرين، بما ينطوي عليه من "تسوياتٍ وطنية"، أكانت منمْذَجةً على أفكارٍ توافقية كما في لبنان، أم على حكمٍ أقلّويٍّ قوي في العراق وسورية.

50 Moaddel, Kors and Gärde 2012.

51 Muasher 2014.